الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

25 **جماد الثانى** 1436 –14 **إبريل** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

نسائي هيئة حقوق الإنسان بالدمام يشارك في "كوني قادرة"

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alyaum.com/article/4060295

واس – الدمام

شارك فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية ممثلاً بالقسم النسائي مؤخرًا، في فعاليات حملة "كوني قادرة"، التي نظمها برنامج الأمان الأسري بالمنطقة الشرقية، تزامنًا مع الأسبوع العالمي للمرأة، وذلك في مجمع العثيم التجاري بالدمام.

وقدمت عضوات فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية برئاسة رئيسة القسم النسوي في الهيئة والباحثة القانونية نوال البواردي، ركنا توعويا لتقديم المهام والحقوق التي يعمل عليها فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية، لنشر الوعي القانوني بين نساء المجتمع، وتوعية كافة شرائح المجتمع وأفراده بحقوق المرأة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تشكيل لجنتين لتطوير "التعليم" و"الابتعاث"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038951

الرياض-واس
أصدر وزير التعليم الدكتور عزام بن محمد الدخيل قرارين بتشكيل لجنتين إحداهما لتطوير التعليم الجامعي والأخرى لتطوير الابتعاث، وذلك ضمن خطوات متسارعة لتفعيل الدمج وتطوير العملية التعليمية.
ونص القرار الأول على تشكيل لجنة إشرافية عليا لتطوير التعليم الجامعي، برئاسة وزير التعليم وعضوية كل من: الدكتور محمد بن عبدالعزيز العوهلي (نائباً للرئيس)، والدكتور ناصر بن محمد الفوزان (عضواً)، والدكتور عبدالرحمن بن عمر البراك (عضواً)، وسعود بن عبدالله بن خضير (عضواً).
فيما تضمن القرار الثاني تشكيل لجنة إشرافية عليا لتطوير الابتعاث برئاسة وزير التعليم، وعضوية كل من: الدكتور ناصر بن محمد الفوزان (نائباً للرئيس)، والدكتور محمد بن عبدالعزيز العوهلي (عضواً)، والدكتور عبدالرحمن بن عمر البراك (عضواً)، والدكتور عبدالله بن عبدالرحمن الشويعر (عضواً).

برعاية حصة بنت سلمان

جامعة نورة تقيم ملتقى تعزيز تنافسية المرأة في قطاعي العمل والأعمال

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038948

الرياض - عذراء الحسيني
تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة حصة بنت سلمان آل سعود، تنظم جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الملتقى الوطني لتعزيز مستوى تنافسية المرأة في قطاعي العمل والأعمال "التّمايز للنجاح"، خلال الفترة من 10 -13 رجب المقبل بمركز المؤتمرات بالجامعة وبمشاركة فاعلة من مختلف الجهات في قطاعي العمل والاعمال والطالبات وسيدات المجتمع.
وأكدت مديرة جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الدكتورة هدى بنت محمد العميل، على أهمية ملتقى "التّمايز للنجاح" الذي يُعّد حدثاً وطنياً هاماً لخلق الفرص الوظيفية ذات القيم المضافة للسيدات، وتوعية المجتمع بالدور الفعال للمرأة السعودية ومساهمتها في مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة، بالإضافة إلى تعزيز وتأهيل قدراتها على الصعيد المهني، وتفعيل الشراكات المجتمعية بين القطاعات المختلفة لدعم تنافسية التوظيف للمرأة السعودية وتوسيع الأفق لريادة الأعمال النسائية المبتكرة.
وأوضحت وكيلة الجامعة للدعم الاكاديمي والخدمات الطلابية د. نائلة الديحان، أن هذا الملتقى يكتسب أهمية خاصة لدوره في تسليط الضوء على واقع عمل المرأة السعودية، وتعزيز فرص حصولها على الوظائف، ورفع الوعي بالفرص الوظيفية

المتنوعة المتاحة وغير المستثمرة من قبل الباحثات عن الوظيفة، فضلاً عن دوره في ربط أصحاب العمل بالراغبات في التوظيف، وإرشاد صاحبات الأفكار التجارية إلى الدخول في مجال ريادة الأعمال لإنتاج مشاريع استثمارية ناجحة.
وأضافت المشرف العام على مركز دعم وتطوير الاعمال (الجهة المنظمة للحدث) الأستاذة نور العبدالكريم بأن الملتقى قد صمم بمنهجية التكامل حيث بني على ثلاث ركائز شملت بناء القدرات من خلال الورش التدريبية في مجال ريادة الأعمال وتعزيز تنافسية التوظيف، وجلسات الملتقى المتنوعة والتي تشارك فيها متحدثات من المجتمع المحلي والدولي بمختلف القطاعات الحكومية والأكاديمية والريادية ومتحدثات من قطاع الاعمال، إلى جانب توفير مساحة تفاعلية عبر معرض التوظيف للتعريف بالوظائف المتاحة وإجراء المقابلات الفورية.
وأكدت أهمية استفادة الجميع من هذا الملتقى حيث يحظى بمشاركة واسعة وتفاعل كبير من الطالبات والسيدات السعوديات الباحثات عن فرص وظيفية، والجهات العارضة للوظائف، وصاحبات رؤوس الأموال والمستثمرات، والمسؤولات بحاضنات الأعمال ومراكز دعم ريادة الأعمال في المملكة، وصاحبات المشروعات في مجال الريادة النسائية. مضيفة بأن الملتقى سيكون حافلاً باللقاءات المباشرة المفتوحة مع الخبيرات وصاحبات التجارب المتميّزة في مجال ريادة الأعمال من خلال جلسات الملتقى التي تعقد في عدة محاور تتضمن دور بناء روح القيادة الريادية في قطاعي العمل والأعمال، واستعراض تجارب محلية ناجحة في ريادة الأعمال النسائية، ريادة الأعمال والعولمة، والاتجاهات الحديثة في سوق العمل والفرص الواعدة لتوظيف النساء في ظل تحديات التجسير، والمبادرات الريادية لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في دعم مشروعات السيدات، وعرض قصص نجاح ملهمة بين خيار البحث عن وظيفة وخلقها.
كما سيشهد الملتقى إطلاق مبادرة مهمة وهي (منصة الريادة) التي تتيح فرصة قيّمة لصاحبات الأفكار الريادية المبتكرة لاستعراض مشروعاتهن أمام لجنة التحكيم بالملتقى في قطاعات محورية متنوعة تشمل الصحة، والتقنية، والتعليم، والإعلام، والإعاشة، والتصميم والتصنيع وفوز المتأهلات بالدعم.
ويصاحب ملتقى "التّمايز للنجاح" معرضاً متميزاً على قسمين، قسم قطاع العمل: ويضم معرضاً خاصاً بتطور عمل المرأة في السعودية (انفوجرافيك)، ومنطقة تسجيل الباحثات عن فرص وظيفية، ومحطات توظيف لإجراء المقابلات الفورية للتوظيف، ومعرض المنشآت الراغبة في التوظيف تستعرض فيه خدماتها والوظائف الشاغرة لديها. كما يتضمن قسم قطاع الأعمال: معرضاً خاصاً بالجهات الداعمة لريادة الأعمال، ومعرض المشروعات الريادية الوطنية الواعدة، ومعرض الجهات الداعمة للمنشآت الصغيرة، وتخصيص محطات لإجراء المقابلات بين صاحبات المشاريع الريادية والمستثمرات.
وستناقش ورش العمل المتخصصة بالملتقى العديد من الموضوعات التي تخص عمل المرأة مثل: الجوانب القانونية في المشروعات التجارية، وباب تشغيل النساء في قانون العمل والعمال، وقوة التسويق الشخصي، وبناء الملف المهني على الشبكات الاجتماعية، والتطوير المهني الذكي، ومهارات المقابلات المهنية الناجحة، وبناء نماذج العمل المبتكرة للشركات الريادية، وتأسيس المتاجر الالكترونية على المنصات المختلفة ضمن هدف الملتقى لتعزيز تنافسية المرأة.

الصحة: استمرار انخفاض معدل الإصابة بكورونا.. وشفاء543 حالة

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1039091

الرياض - محمد الحيدر

أعلنت وزارة الصحة في بيانها الأسبوعي، عن استمرار انخفاض تسجيل حالات الإصابة بفيروس كورونا للأسبوع الرابع على التوالي، حيث تم تسجيل ثلاث حالات مؤكدة في كلا من مكة المكرمة والرياض وحائل، خلال الفترة من 16 إلى 22 جمادى الآخرة 1436ه (الأسبوع الدولي 15) وذلك مقارنة ب31 حالة عن نفس الفترة من العام الماضي.

وأكدت الوزارة أنه على الرغم من الانخفاض الملحوظ في عدد الحالات، إلا أن الوزارة تنبه أنه لا نزال في الموسم وأنها ستبقي الاستعدادات كما هي، وأن الجهود لابد أن تستمر بتعاون جميع الأطراف وعلى رأسها التعاون المجتمعي والعاملون الصحيون الذين هم الأساس.
وأبانت الوزارة أنه تم فحص 1336 عينة لفيروس كورونا في مختبرات وزارة الصحة خلال نفس الفترة، كما بلغت عدد زيارات فرق الاستجابة السريعة لمكافحة عدوى المنشآت الصحية خلال نفس الفترة 7 زيارات، فيما بلغ عدد زيارات فرق الصحة العامة للمخالطين للحالات الايجابية زيارتين، فيما بلغ عدد المخالطين الذين تم حصرهم بالمنزل للحالات الإيجابية 12 حالة، كما استمرت جهود الوزارة في التوعية الصحية لشرائح المجتمع من خلال الحملة التوعوية بفيروس كورونا "نقدر نوقفها" .
وفي ذات السياق أعلنت الوزارة عن شفاء 543 حالة مصابة بفيروس كورونا، وذلك من إجمالي العدد الكلي للحالات المؤكدة، والبالغ عددها 977 حالة وبنسبة بلغت 55.5%.
وأكدت وزارة الصحة أن مركز القيادة يواصل جهوده على مدار الساعة من خلال القيام بأعمال الترصد الوبائي، والتأكد من التزام كافة المنشآت الصحية الحكومية والخاصة بتطبيق إجراءات مكافحة العدوى، وكذلك التنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية والمنظمات الصحية الدولية بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وبيوت الخبرة لمتابعة كافة ما يستجد بخصوص فيروس كورونا.

أقر استحداث وظائف للإرشاد النفسي والتخصصات الصحية والتغذية

الشورى يرفض توصية لتكريم المعلمين والمعلمات ضحايا حوادث الطرق

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038968

الرياض - عبدالسلام البلوي
حال صوت واحد فقط دون إقرار مجلس الشورى لتوصية تطالب وزارتي التعليم والخدمة المدنية باقتراح صيغة مناسبة لتكريم وتقدير المعلمين والمعلمات الذين يتوفون، أو يصابون بإصابات تعيقهم عن العمل نتيجة الحوادث أثناء التنقل من وإلى المدارس، حيث صوت 75 عضواً لصالح قبول توصية لجنة التعليم التي أخذت بمضمون توصية العضو أمل بنت سلامة الشامان.
وأظهرت مناقشة التوصية قبل التصويت عليها مطالبات أعضاء بأخذ التوصية وفق نصها الذي اقترحته العضو الشامان التي طالبت بسرعة اتخاذ الحلول الجذرية للحد من حوادث المعلمات ودراسة معاملة المعلمات اللاتي لاقين حتفهن في حوادث السير أثناء الذهاب أو العودة لمكان العمل، معاملة شهداء الواجب، وكشفت الشامان للمجلس أنها أجبرت على الرضا بنص لجنة التعليم لأنها خشيت أن تعرض تقريرها أثناء سفرها فقررت قبول التوصية بالصيغة الجديدة حرصاً على أن تفوز المعلمة بشيء من التكريم.
إعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في التعليم العام وتعزيز قيمتها لدى المتعلمين
إلى ذلك أقر المجلس منح إدارات التعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة، وإعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في جميع مراحل التعليم العام، والعمل على تعزيز قيمة اللغة العربية لدى المتعلمين، كما طالب وزارة المالية والجهات ذات العلاقة بدعم التعليم لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر منذ محرم 1434 الخاص بالصحة المدرسية.

وشدد الشورى على تزويده بتقرير مفصل من الوزارة عن الأداء التعليمي والممارسات السلوكية للطلاب والطالبات داخل المدرسة وفقاً للمعايير المعتمدة وبهدف الوقوف على مدى انتشار تفشي الكثير من الظواهر السلبية بين الطلاب والطالبات في مرحلة التعليم العام والوسط التربوي، كما وافق على توصية لضبط مسميات الوظائف وفقاً للتشكيلات المدرسية واستحداث وظائف جديدة للإرشاد النفسي والتخصصات الصحية والتغذية والإدارية.

ووافق الشورى في جلسته التي عقدها امس برئاسة الدكتور محمد الجفري نائب رئيس المجلس على التعديلات المقترحة على نظام الصندوق السعودي للتنمية، وشملت التعديلات إضافة فقرة جديدة إلى المادة الرابعة؛ تقر قواعد وشروط تقديم منح المعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي، على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي لها ما نسبته 2% من صافي دخل الصندوق، كما شملت التعديلات الفقرة (ج) من المادة السابعة لتنص على "أن لا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة 5% من رأس مال الصندوق ويحدد مجلس إدارة الصندوق نسبة مساهمة الصندوق من التكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له، على أن توفر احتياجات إنشاء المشروع من منتجات الصناعة الوطنية المتوافرة محلياً والمطابقة لمعايير الجودة المطلوبة، ما أمكن ذلك".

وفي شأن التقرير السنوي لهيئة المواصفات والمقاييس، طالب الشورى بالإسراع في اعتماد اللوائح الإدارية والمالية اللازمة للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة لتمكينها من ممارسة مهامها وفق تنظيمها الجديد، ودعا إلى دعم بند التدريب والابتعاث بالمخصصات المالية اللازمة لتوفير التدريب الفني والتخصصي للعاملين بالهيئة.

دراسة إلزام وضع علامة على المنتجات المستوردة والمحلية تضمن مطابقتها اشتراطات الصحة والسلامة

وأكد المجلس في قراره ضرورة تمكين فرق متخصصة من هيئة المواصفات والمقاييس للتواجد على منافذ دخول السلع المستوردة لاتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة، وإيجاد أطر مرجعية موحدة الرؤية والأهداف لرفع مستوى جودة الخدمات والمنتجات في القطاعين الحكومي والخاص.

وصوت المجلس لصالح توصية جديدة للجنة الاقتصاد تبنتها من مضمون توصية إضافية تقدم بها العضو محمد النقادي على تقرير هيئة الموصفات، وطالب الهيئة بدراسة الإلزام بوضع علامة على جميع المنتجات المستوردة أو المصنعة محلياً لضمان مطابقتها لاشتراطات الصحة العامة والسلامة وترشيد الطاقة.

وكان المجلس قد ناقش في مستهل جلسته تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن اقتراح الحكومة بإضافة عقوبة التشهير بمرتكبي المخالفات الواردة في نظام خدمة حجاج الداخل وتنظيم خدمات المعتمرين وقواعد تأديب أفراد طوائف المطوفين والوكلاء والأدلاء والزمازمة ونظام نقل الحجاج إلى المملكة وإعادتهم إلى بلدانهم واللائحة التنظيمية لمنع غير السعوديين من التعامل في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين والزوار، وقد أيد غالبية الأعضاء الذين داخلوا توصية اللجنة بالموافقة على تعديل الأنظمة وإضافة النص: "يجوز تضمين قرار العقوبة النص على نشر منطوق القرار على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مقر إقامة المخالف، فإن لم تكن في مقره صحيفة ففي أقرب منطقة له أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة أو بهما معاً وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وآثارها، على أن يكون نشر القرار بعد اكتسابه القطعية" وذلك في نهاية الأحكام الخاصة بالعقوبات الواردة في الأنظمة آنفة الذكر، وامهل المجلس اللجنة فرصة للرد على ملاحظات الأعضاء في جلسة قادمة.

أعدها مركز خديجة بنت خويلد

دراسة تقترح زيادة إجازة الوضع إلى12 أسبوعاً.. وربط وجود الحضانات بعدد الأطفال

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038970

الرياض - سحر الرملاوي

أشادت دراسة أعدها مركز السيدة خديجة بنت خويلد بتعديلات الغرفة التجارية الصناعية بجدة لنظام العمل السعودي الجديد فيما يتعلق بالمرأة العاملة وخاصة إجازة الوضع والأمومة. غير انه وضع في دراسة خاصة بعض المواد المقترح تعديلها في هذا النظام ليصبح أكثر إنصافا ومناسبة، وذلك لتقديمها الى كل من وزارة العمل ومجلس الشورى تطلعا لتوسيع مشاركة المرأة في سوق العمل ومعالجة التحديات التي تواجهها، وجاءت المواد المقترحة في الدراسة لتطالب -بهذا المقترح- بإجازة وضع لمدة 12 أسبوعا براتب كامل عوضا عن 10 أسابيع كما في التعديلات الأخيرة ومن ثم وجازة أمومة لمدة 14 أسبوعا براتب كامل لمن قضت في عملها أكثر من عام، ثم طالبت الدراسة أيضا بتخيير الموظفة بعد انقضاء إجازة الوضع والأمومة بأن تعود إلى عملها بدوام كامل أو تغيره إلى دوام جزئي مع ما يترتب على هذا من تعديل في الراتب.

كما دعت الدراسة إلى توسيع الاهتمام بوجود حضانات للاطفال من إلزام المنشآت التي تعمل بها 50 أما فاكثر بوجود حضانة إلى إلزام المؤسسات التي لدى مجموع العاملات بها عشرة أطفال أو أكثر مهما كان عدد أمهاتهن في المؤسسة بوجود حضانة وأن تعذر ذلك فتمديد ساعات الرضاعة إلى ساعتين بدلا من ساعة واحدة.. كما تضمنت المقترحات تفاصيل وشروحات كثيرة تضمنت حالات الحمل المتكرر والمستعصي والإجهاض.

د. بسمة العمير: غير وارد حالياً تطبيق فكرة إجازة الأمومة للآباء

وأوضحت المديرة التنفيذية لمركز السيدة خديجة بنت خويلد الدكتورة بسمة العمير أن الدراسة طالبت ب 12 أسبوعا للوضع لأن منظمة العمل الدولية والمملكة عضو فيها قد أقرت أن الحد الأدنى لإجازة الوضع هي 12 أسبوعا، وأوصت في الوقت نفسه بمدها إلى 14 أسبوعا في حين أن المملكة تعتبر من أقل الدول التي تمنح إجازة وضع مدتها 10 أسابيع فقط وقد أظهرت تجارب الدول أن الإجازة المناسبة للمرأة تمنحها طاقة وقدرة على العطاء والعمل والمساهمة في التنمية الوطنية أكثر من غيرها.

وبخصوص منح إجازة إلى الأب تساوي أو تقل قليلا عن إجازة الأم قالت الدكتورة العمير إن نظام العمل بالمملكة كان يعطي الأب يوما واحد عند وضع زوجته وفي التعديلات الجديدة أصبحت إجازته ثلاثة أيام، ولكن حالياً غير وارد المطالبة بتطبيق فكرة إجازة الأمومة للآباء في المملكة.

وقالت الدكتورة بسمة إن المركز قام برفع هذه الدراسة بمقترحاتها إلى وزارة العمل ومجلس الشورى وهم بانتظار النتائج الإيجابية للمقترحات في تعديل بعض الأنظمة لتلائم حاجات المرأة والأم العاملة وبما لا يتعارض مع مصلحة العمل ومشاركة المرأة في التنمية الوطنية.

اشتراط موافقة المقام السامي على المشاريع التي تزيد عن100 مليون ريال

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038915

الرياض – واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم الاثنين , في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة ، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مباحثاته مع فخامة الرئيس محمد ولد عبدالعزيز رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ، وفحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس جمهورية تركيا، ومضمون الرسالة التي تلقاها من فخامة رئيس جمهورية سيراليون الدكتور إيرنيس باي كروما، واستقباله ـ أيده الله ـ لمعالي وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام ، الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية ، عقب الجلسة ، أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها إقليمياً وعربياً ودولياً، واستمع إلى

إيجاز عن سير عمليات عاصفة الحزم للدفاع عن اليمن وشعبه العزيز والشرعية فيه، وذلك على مساريها العسكري والإنساني ، مشيداً باستمرار الحملة في جهودها الإنسانية لحماية المدنيين ، وإجلاء الجاليات وتقديم المساعدات الإغاثية بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية.
ورحب مجلس الوزراء بقرار فخامة رئيس الجمهورية اليمنية عبدربه منصور هادي تعيين معالي الأستاذ خالد محفوظ بحاح نائباً له ، وعد ذلك خطوة مهمة في سبيل إعادة الأمن والاستقرار لليمن.
وأدان المجلس استمرار المليشيات الحوثية بإرهاب وترويع المدنيين الآمنين بالمدفعية الثقيلة والدبابات داخل المدن.
ونوه في هذا السياق بقادة الوحدات العسكرية اليمنية والمنتسبين لها الذين بادروا بالتواصل مع حكومتهم الشرعية وإعلان ولائهم لها، مؤكداً أن ذلك يأتي انطلاقاً من حرصهم على تغليب المصلحة الوطنية لليمن والحفاظ على أمنه واستقراره وحماية شرعيته وممتلكاته.
وعبر مجلس الوزراء عن إدانته واستنكاره للتفجيرات الإرهابية التي استهدفت قوات الأمن المصرية في محافظة شمال سيناء بجمهورية مصر العربية الشقيقة، معرباً عن أحر التعازي والمواساة لحكومة وشعب جمهورية مصر ولأسر وذوي الضحايا والتمنيات بالشفاء العاجل للمصابين.
وفي الشأن المحلي بين معاليه أن المجلس رفع الشكر لخادم الحرمين الشريفين على دعمه وتشجيعه لبرامج التطوير الثقافي والسياحي، مؤكداً أن رعايته ـ أيده الله ـ لحفل افتتاح تطوير البجيري الذي أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تنفيذه ضمن برنامج تطوير الدرعية التاريخية يجسد اهتمامه ـ أيده الله ـ بالمحافظة على المواقع التي تحكي قصص التاريخ المجيد وملحمة الوحدة الوطنية المباركة ، وإيمانه بأهمية العناية بالتاريخ واستلهام الدروس منه ، مشيداً بالجهود التي قدمتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض رئيس الهيئة ورئيس اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية التاريخية ، وما اضطلعت به الهيئة العامة للسياحة والآثار برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز عضو اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية.
ونوه المجلس باللقاء السنوي الثامن عشر الذي نظمته جمعية الاقتصاد السعودية تحت عنوان " اقتصاديات الطاقة " ، وجدد في هذا السياق تأكيدات المملكة على أنها لا زالت مستعدة للإسهام في إعادة الاستقرار للسوق وتحسين أسعار البترول بشكل معقول ومقبول ولكن بمشاركة الدول الرئيسة المنتجة والمصدرة للبترول، وحسب أسس واضحة وشفافية عالية، مشدداً على أن المملكة وبشكل قاطع لا تستخدم البترول لأغراض سياسية، ضد أي دولة، وأنها ليست في صراع تنافسي مع الزيت الصخري، أو غيره بل ترحب بالمصادر الجديدة التي تضيف عمقاً واستقراراً للسوق.
وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته ، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها ، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من اللجنة العامة لمجلس الوزراء وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها ، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
أولاً:
بعد الاطلاع على المعاملة المتعلقة بتنظيم الارتباط بعقود المشروعات التي تفوق قيمة كل منها مائة مليون ريال ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي:
- 1لا يتم الارتباط بعقود المشروعات والمشتريات التي تبلغ مائة مليون ريال فأكثر في جميع الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة إلا بعد الرفع عنها إلى المقام السامي للنظر في الموافقة على ترسيتها ، ويشمل ذلك الأعمال الإضافية على المشروعات القائمة.
- 2إلغاء الفقرة (10) من قواعد وإجراءات معالجة التأخر في تنفيذ المشاريع الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (155) وتاريخ 5 / 6 / 1429هـ ، التي تنص على قيام الجهات الحكومية بترسية العقود مهما كانت قيمتها وتلتزم في حالة العقود التي تزيد قيمتها عن ثلاثمائة مليون ريال برفعها إلى المقام السامي للإحاطة بعد ترسيتها.
ثانياً:
وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الكازاخستاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في جمهورية كازاخستان ، وكذلك التباحث مع الجانب النيبالي في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية نيبال الديمقراطية ، والتوقيع عليهما ، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثالثاً:
بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الخدمة المدنية في شأن الوظائف المستثناة من المسابقة ، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
- 1إيقاف العمل بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1709 / 433 وتاريخ 15 / 7 / 1433هـ.

- 2إعادة العمل بما ورد في البندين (أولاً) و (ثانياً) ، والفقرتين (أ) و (ج) - المتصلتين بشروط الترشيح على الوظيفة المستثناة من المسابقة - من البند (ثالثاً) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1 / 562) وتاريخ 14 / 7 / 1419هـ ، على ألا يقل تقدير المرشح في المؤهل العلمي المناسب للوظيفة عن (جيد جداً) ، ويجوز للوزير المختص أو من في حكمه - أو من يفوضه - الاستثناء من هذا الشرط وذلك في الحالات التي يقدرها.

- 3يشترط لتدرج الموظف الذي هو على رأس العمل عند ترشيحه لوظيفة مستثناة من المسابقة ما يلي:

أ - توافر الشروط المحددة في المادة (الأولى) من لائحة الترقيات ، الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1 / 686) وتاريخ 15 / 3 / 1421هـ.

ب - ألاّ يقل تقويم الأداء الوظيفي في السنة الأخيرة عن (جيد.(

رابعاً:

وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة للتقاعد للسنة المالية (1434 / 1435هـ.(

خامساً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تجديد عضوية الآتية أسماؤهم أعضاءً في مجلس إدارة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق لمدة (ثلاث) سنوات ، وذلك على النحو الآتي:

1- الأستاذ فهد بن عبدالله المسيند من وزارة المالية

2- الأستاذ فهد بن عبدالرحمن الجلاجل من وزارة التجارة والصناعة

3- المهندس عبدالله بن سليمان الربيعان من القطاع الخاص

4- الأستاذ سمير بن علي قباني من القطاع الخاص

سادساً:

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (25 / 16) وتاريخ 4 / 5 / 1436هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على إضافة بند إلى المرسوم الملكي رقم (م / 4) وتاريخ 25 / 1 / 1391هـ ، يكون بالنص الآتي " يجوز بأوامر ملكية استحداث مِداليات أخرى غير المنصوص عليها في نظام المِداليات المدنية والعسكرية ، وذلك تخليداً لأحداث خاصة ، على أن يتضمن الأمر الصادر في شأن كل مِدالية تحديد درجاتها وأوصافها ومن تمنح له وشروط منحها."

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

سابعاً:

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبة الرابعة عشرة ووظيفتي (سفير) و(وزير مفوض) ، وذلك على النحو التالي:

1- تعيين عبدالله بن إبراهيم بن عبدالرحمن الحسن على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.

2- تعيين عبدالله بن محمد بن صالح الراشد على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

3- تعيين ظاهر بن معطش بن جمعان العنزي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

4- تعيين عبدالله بن عبدالعزيز بن إبراهيم الخضير على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لشؤون المساجد) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

5- تعيين عبدالإله بن سليمان بن عبدالعزيز آل سليمان على وظيفة (أمين محكمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بالمحكمة العليا.

6- تعيين المهندس ناصر بن منصور بن الحميدي البقمي على وظيفة (مدير عام المشاريع والصيانة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الصحة.

كما اطلع مجلس الوزراء على تقرير سنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي (1434 / 1435هـ) ، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيه، ووجه حياله بما رآه.

جشع بعض مستثمري "الأغذية والأدوية" يهدد صحة المواطن وسلامته والصناعة تحتاج إلى ضبط

الغش في الغذاء والدواء.. "التشهير" كفيل بالقضاء على تلاعب أصحاب الذمم الواسعة!

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alriyadh.com/1038983

أدار الندوة- محمد الغنيم

تشكل قضايا الغذاء والدواء وما يرتبط بها من جوانب دقيقة واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تشغل بال كثير من الشعوب لارتباطها المباشر بصحة الإنسان وسلامته وللتكاليف الباهظة التي تتحملها الدول نتيجة تبعات أي خلل في منظومة الغذاء والدواء، التي يعد وصولها سليمة وبجودة عالية للمستهلك أبسط حقوقه.

ولأجل ذلك تعقد الجهات الرقابية والمختصة بالتشريعات والأنظمة لمتابعة ما يتعلق بالغذاء والدواء ومأمونيته وسلامته كثيراً من المؤتمرات، ويتباحث كثير من الأجهزة الدولية المعنية حيال ذلك بعضها مع بعض للوصول الى هذا الهدف، لاسيما في ظل اقتحام أصحاب المصالح وبعض المستثمرين الجشعين هذه الصناعة؛ بحثا عن الكسب السريع على حساب جودة ما يقدم للمستهلك الذي يجهل كثيرون منهم مدى سلامة هذا المنتج وملاءمته الاستهلاك، وخلوه مما قد يضر بصحته، سواء كان دواءً أو غذاءً.

وتعول الجهات الرقابية كثيراً على "وعي المواطن" ليكون عوناً لها في هذا الجانب المهم وليكون "الرقيب المباشر" على جميع المنتجات الغذائية والدوائية، إلى جانب تعزيز شراكاتها مع المنتجين ليكونوا "خط الدفاع الأول"، حفاظاً على الصحة وسلامة المستهلكين وسمعة منتجاتهم ومكانتها في السوق، في حين لا تتردد هذه الجهات في إيقاع المخالفات بقرارات رادعة، بعد ثبوت النتائج المخبرية امام أي مخالفة يتم رصدها في هذا الصدد؛ حفاظا على سلامة المواطنين وصحتهم.

ندوة الثلاثاء تناقش "الغش الذي اقتحم عالم الغذاء والدواء" وسبل القضاء عليه، وضمان الجودة وفاعلية الأدوية والأغذية التي تصل إلينا وآليات تفعيل ذلك..

تحديات الواقع

في البداية تحدث د. توفيق خوجة عن المؤتمر العربي الثاني للغذاء والدواء الذي عُقد في مدينة "شرم الشيخ" قائلاً: المؤتمر خاص بالغذاء والدواء فقط دون التركيز على الأجهزة الطبية الأخرى، وذلك لما تحمله مشكلة الغذاء والدواء في الوطن العربي من هموم وهواجس كثيرة، لذلك مثّل المؤتمر تحديات الواقع ومتطلبات المستقبل، حيث ان التقارير التي أوجدتها منظمة الصحة العالمية تبيّن أن هناك مشكلة كبيرة جداً على مستوى العالم في موضوع ضبط معايير الغذاء والدواء، حيث لا تخلو دولة من دول العالم من تجاوزات الغش الدوائي والتلاعب بالمعايير الغذائية، مضيفاً أن تكاليف الآثار الجانبية للأغذية غير الصالحة للاستخدام الآدمي والأغذية المزيفة والمزورة أصبحت تقاس ببلايين الدولارات، وأن الدراسات التي أوجدتها منظمة الصحة العالمية أخيراً وبالتحديد عام 2010م أثبتت أن هناك ما يزيد على (75) بليون دولار تكلفة الأدوية المزيفة عالمياً، وهي مشكلة متنامية باستمرار، مبيناً أنه شكّلت منظمة الصحة العالمية فريقاً عام 2014م مكوناً من ثماني دول عالمية مثل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وكينيا وأستراليا وماليزيا وبعض الدول الأخرى؛ من أجل وضع تصور لاحتواء مشكلة التزييف والتزوير الدوائي على مستوى العالم، وكذلك معالجة مشاكل الغذاء، مشيراً إلى أنه في دول العالم العربي حسب تقارير الصحة العالمية فإن مشكلة الغش الدوائي تصل إلى (35%)، خاصةً الدول التي توجد فيها كوارث في أنظمتها السياسية، أو مشكلات داخلية، ما أدى إلى زيادة التجارة غير المشروعة في هذا الأمر، ذاكراً أن

المؤتمر ناقش هذه القضايا من جميع جوانبها؛ سواء من الناحية القانونية، أو الصحية والطبية، أو التنظيمية والرقابة عليها، أو التصنيعية والتأكد من جودتها بالنسبة للمواطن العربي بشكل عام والمواطن الخليجي على وجه الخصوص.

د. خوجة: العالم يعاني تجاوزات الغش الدوائي والغذائي و75 بليون دولار تكلفة الأدوية المزيّفة عالمياً

د. باوزير: صناعتنا الدوائية منافسة عالمياً.. ونظام مستحضرات التجميل في مراحله الأخيرة

وعي صحي

وأوضح د. توفيق خوجة أن المؤتمر بُني على المؤتمر السابق وما تحقق من نجاحات، حيث صدر عن المؤتمر السابق فيما يخص الدواء حوالي (18) توصية، وما يخص الغذاء حوالي (14) توصية، مضيفاً أن من أهم التوصيات استمرار عقد مثل هذه المؤتمرات من أجل رفع الوعي الصحي لدى المواطن العربي بشكل عام والمواطن الخليجي بشكل خاص، وتزويد متخذ القرار ورسم السياسات الصحية في الدول العربية بأهم الدراسات والبحوث الميدانية التي تحدد حجم هذه المشكلة، وكذلك تبنى القرارات بناء على الدراسات البحثية، إضافةً إلى أنه لا بد للدول العربية أن تبني مشروع هيئة الغذاء والدواء العربي، وكذلك تنشيط إدارات الرقابة الدوائية، لذلك تم التركيز في المؤتمر على هذين المحورين وهما الغذاء والدواء، مبيناً أنه فيما يتعلق بمحور الدواء طرحت (44) ورقة علمية من (13) دولة عربية وأجنبية من ضمنها الولايات المتحدة الاميركية والسعودية والأردن والإمارات والمغرب وتركيا والكويت، وكذلك بريطانيا وقطر والدنمارك وعمان والمجر.

وأشار إلى أنه فيما يخص الغذاء فقد تم تقديم (38) ورقة علمية من ثماني دول وهي تونس ولبنان ومصر وألمانيا، وكذلك إيرلندا والإمارات والكويت وفلسطين، موضحاً أن المؤتمر سعى للخروج بصورة واضحة لدى المخططين وراسمي السياسات، ووضع شراكة واضحة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومتخذي القرار من أجل إيجاد استراتيجية عربية لضمان سلامة الغذاء والدواء.

نحتاج إلى الحزم في العقوبات وزيادة صلاحيات المراقبين لضمان الجودة وحماية المستهلكين

د. الحيدري: مشكلات الأدوية تكلف أمريكا 200 بليون دولار سنوياً ولدينا نقص في اقتصاديات الدواء

الاتجاهات الحديثة

وحول الاتجاهات الحديثة في نُظم وسلامة الغذاء والدواء، قال د. صالح باوزير: في الواقع هناك تجربة ثرية بالنسبة للمملكة في مجال الرقابة على الغذاء والدواء، حيث انه قبل عشرة أعوام كانت هناك مناقشات داخل المملكة من أجل إنشاء هيئة للغذاء والدواء، وكان الهدف من ذلك هو تجميع كل الأنشطة الرقابية تحت مظلة واحدة، حتى يسهل لمتخذ القرار أن يضع خطة استراتيجية للرقابة على العناصر المهمة في حياة الانسان، مضيفاً أن تجربة المملكة كانت من التجارب الرائدة، حيث أصبحت هيئة الغذاء والدواء - بفضل الله - ثم بفضل ما تم بناؤه من بُنى تحتية وأنظمة وتشريعات منظومة تتطلع الدول العربية أن يكون لديها هيئة رقابية تتولى الاشراف على ما يتعلق بالغذاء والدواء، مبيناً أنهم استطاعوا تكوين بنية تحتية متينة، وهذا ما جعل قطاع الدواء في الهيئة واحداً من الهيئات الرقابية التي يشار إليها بالبنان في منطقة الشرق الأوسط، ذاكراً أنه في الحقيقة إذا قسمنا الهيئة الرقابية على مستوى العالم من حيث القوة نجد اليوم هيئة الغذاء والدواء في المملكة ضمن أهم الهيئات الرقابية في مجال الغذاء والدواء على مستوى العالم العربي، بل ومن أوائل الدول العربية التي أدخلت الملف الالكتروني في تسجيل الدواء على مستوى العالم العربي، خاصةً في مجال التسجيل الموحد، وهو نفس الملف من حيث التقييم والجودة للأدوية التي يتم اتباعها في الدول الأوروبية وأمريكا واليابان وغيرها من الدول التي لديها أنظمة رقابة عالمية، مشيراً إلى أنهم استطاعوا نشر هذا المفهوم على مستوى الدول الخليجية، حيث أصبحت الدول تنظر الى الهيئة كمثال جيد يستحق أن يحتذى به، ومن الممكن للدول العربية الاقتباس منها، حيث وفروا للأشقاء العرب خطوة مهمة جداً في مجال إنشاء هيئة رقابية للغذاء والدواء.

د. الزهراني: التقنية قللت من هدر الأدوية في المستشفيات.. والأغذية المستوردة بحاجة إلى ضبط!

د. الدخيل: 70% من أمراضنا بسبب الغذاء ونعوّل كثيراً على المختبرات المرجعية

لا يوجد تداخلات

وعن التعاون مع الأجهزة الرقابية والجهات التشريعية الأخرى، ومدى وجود تداخلات في الصلاحيات ما بين الهيئة وبعض الجهات الأخرى، أوضح د. صالح باوزير أن للهيئة مسؤوليات محددة حسب النظام، لكن هناك لبس لدى بعض الناس، وذلك أن بعض المسؤوليات والمهام لم تنقل من الجهات الأخرى إلى الهيئة، مما جعل بعض الأشخاص يعتقدون أن هناك تداخلات في العمل، مضيفاً أن معظم المسؤوليات التي نقلت إلى الهيئة هي بالكامل الآن تحت إدارتها، مؤكداً أنه لا يوجد تدخلات مع الجهات الأخرى، لكن هناك مسؤوليات مشتركة في مراقبة الأسواق، إذ ليس من الممكن أن تعمل جهة واحدة بذلك، فوزارة التجارة والصناعة لها دور، والبلديات كذلك لها دور، ووزارة الزراعة لها دور، وهناك مسؤوليات تظل مشتركة بين الهيئة وبين بعض الجهات، مبيناً أن النظام هو من يحدد الجهة التي لها الدور الأساسي في اتخاذ الإجراء

النهائي، لافتاً إلى أن بعض أفراد المجتمع يظنون أن جهة واحدة لديها القدرة على أن الإمساك بزمام الرقابة على جميع مناطق المملكة التي تمثل قارة، إلاّ أنه من الناحية البشرية والفنية غير ممكن ذلك.

د. الجضعي: دور الصيدلي يتجاوز صرف الدواء.. وضعف الرقابة يزيد حالات الغش!

تسجيل دوائي

وفيما يتعلق بالتسجيل الدوائي وتوحيد الإجراءات بين دول مجلس التعاون، قال د. محمد الحيدري: إنه بالنسبة للتسجيل المركزي الدوائي فقد شاركت د. توفيق خوجة في هذا العمل بعد صدور قرار التسجيل الدوائي من المجلس الأعلى، حيث كان د. توفيق هو مدير عام المكتب، مضيفاً أنه بدأت عملية التسجيل كفكرة إلى أن تحولت إلى توحيد إجراءات التسجيل ثم أصبح تسجيلاً مركزياً، مبيناً أن التسجيل في كل دولة يختلف عن الأخرى، لكن عندما توحدت الإجراءات بين هذه الدول أدى ذلك إلى تسهيل وصول المعلومة، وبالتالي تقوية عملية التسجيل؛ لأنه لا يعني أن تسجيل الدواء في أمريكا يكفي، وأن إدخاله في "الكمبيوتر" يعني التسجيل، ذاكراً أن الأمر يتطلب عمليات كثيرة منها؛ التأكد من المستحضر ومن الشركة المصنعة ومدى جودة التصنيع، لافتاً إلى أن هذا العمل يحتاج إلى زيارات لتلك المصانع والشركات، إذ لا يكفي الاعتماد على شهادات دول أجنبية، مُشدداً على ضرورة حرص الدول الخليجية على زيارات هذه الشركات والمصانع حتى يتم التأكد من التصنيع الجيد للدواء.

وأضاف: إذا أردنا التأكد من المستحضر فإن ذلك لا يتم من قبل صيادلة عاديين، فعملية تقييم الدواء في المستحضر يحتاج إلى علماء متخصصين في مجال التكافل الحيوي ومتخصصين كذلك في الآثار الجانبية والسمية، إضافةً إلى علماء متخصصين في مجال المعلومات والتجارب الدوائية على البشر، إذاً نحن بحاجة إلى تقييم قوي للدواء في المستحضرات الدوائية، مؤكداً أن الرقابة الدوائية ليس لها جنسية في أنحاء العالم.

صمّام أمان

وأوضح د. محمد الحيدري أن تسجيل الدواء يُعد صمّام الأمان، ويمنع دخول أي دواء ليس له فعالية وجودة وأمان، مُشدداً على أهمية الفعالية والجودة والأمان حتى يتم اعتماد الدواء؛ لأن هذا هو الهدف الإساسي من التسجيل، مضيفاً أن لديهم في قسم التسجيل أكثر من (40) شخصاً يعملون في مجال تقييم الدواء، والآن لديهم لجنة تسجيل خليجي بعد أن واجهتهم العديد من الصعوبات في البداية، كذلك لديهم مواءمة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وقد صدر دليل -مثلاً- دليل من هيئة الغذاء والدواء، وتم اخضاع هذا الدليل إلى نقاش جاد من قبل لجنة التسجيل الخليجي، مبيناً أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، ونحن في مجلس التعاون الخليجي لديهم عضوية في المواءمة العالمية تضم اليابان وأمريكا والاتحاد الأوروبي، مؤكداً على أنه صار للتسجيل المركزي في دول المجلس سمعة وقوة وكياناً كبيراً، مشيراً إلى أنه صدر قرار من قبل قادة دول مجلس التعاون الخليجي لتوحيد التسعيرة في هذه الدول، وهو لا شك قرار قوي واستراتيجي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد كان له رد فعل إيجابي لدى دول الخليج؛ لأنه انعكس على المواطن الخليجي مباشرة، ذاكراً أنه يوجد بينهم ودول مجلس التعاون الخليجي مراسلات ومتابعات للتأكد من جودة وفعالية وأمان الدواء.

مكتب تنفيذي

وأكد د. محمد الحيدري على أن مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لديه تجربة ناجحة مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، مما جعلت الجامعة العربية تحرص على أخذ التجارب والأدلة والإرشادات الموجودة لدى المكتب التنفيذي، وقد استفادت من هذه التجربة من أجل وضع رؤية مستقبلية لتسجيل عربي موحد للغذاء والدواء ضمن هيئة عربية موحدة للغذاء والدواء المقترح إنشاؤه مضيفاً أن الأمر يحتاج إلى وقت حتى تتم مواءمة جميع الإجراءات والأدلة والشروط، مبيناً أن شروط التسجيل في دول مجلس التعاون ومن ضمنها هيئة الغذاء والدواء هي شروط عالمية وليست محلية، حيث انهم يتبعون الإجراءات والأدلة العالمية في عملية التسجيل، ذاكراً أن الدواء الذي يسجل مثلاً في أمريكا عندما يأتي إلينا نحرص على تسجيله بذات الشروط التي تم التسجيل به هناك، وبالتالي نقل إجراءات التسجيل الموجودة في دول المجلس إلى الجامعة العربية.

ضبط الأغذية

وقال د. عبدالله الزهراني: لا يختلف اثنان على أهمية الغذاء بالنسبة للإنسان، وأنه لا بد من أن يكون خالياً من الأمراض ومن العيوب، وأن يكون منتجاً سليماً ذا جودة عالية، ولا شك أن الثورة الغذائية موجودة في جميع دول العالم، لذلك نحن في حاجة ماسة لضبط هذه الأغذية المستوردة على المستوى الخليجي بشكل عام، وعلى مستوى المملكة العربية بشكل خاص، مضيفاً: "لو أردنا الحديث عن سلامة الغذاء فإن الأمر يحتاج محاور كثيرة جداً، لكن قبل ذلك لا بد من الحديث عن الغذاء المصنع داخل المصانع، والغذاء داخل المؤسسات والمستشفيات، ولعلكم تعلمون أن الغذاء يتم تداوله داخل المنازل، وأن مجاله واسع جداً، مما يجعلنا نحرص على ضبطه، بحيث يكون سليماً صحياً وذا جودة وخالياً من العيوب الظاهرية مثل الملونات والمنكهات وبعض الإضافات، وكذلك أن يكون ضمن النظام العالمي من حيث توفر الشروط والمواصفات، ومن ناحية الدساتير العالمية"، مبيناً أن هناك شروطا وأنظمة صدرت من هيئة الغذاء والدواء بالنسبة للأغذية، وهناك كذلك

شروط وأنظمة صدرت من مجلس التعاون الخليجي في مجال الغذاء والدواء مع مشاركة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى أن هذه الأنظمة الموجودة تحتاج إلى تنظيم وتطوير من قبل الجهات المعنية بهذا الجانب.

التسمم الغذائي والملوثات

وعن دور وزارة الصحة في هذا الموضوع، أكد د. عبدالله الزهراني على أن لها دوراً مهماً ومشاركة مع هيئة الغذاء والدواء، بل إن وزارة الصحة هي المظلة الرئيسة لهيئة الغذاء والدواء من حيث الرقابة والمواصفات والدساتير، وهي مشتقة من التشريعات العالمية، مضيفاً أن وزارة الصحة تتبنى المواصفات الخليجية في مجال الأغذية كضوابط وتشريعات وإجراءات، ولديهم مشاركة فعّالة وقوية في هذا الجانب، إلاّ أنه من المهم توعية وتثقيف المجتمع في هذا الجانب، مبيناً أنه من المهم تأهيل المختصين في القطاعات الحكومية والقطاعات التي لها علاقة بالرقابة والإشراف تأهيلاً كاملاً في مجال المتابعة، وكذلك في تطبيق الأنظمة والتشريعات، مُشدداً على ضرورة تطبيق نظام جودة الغذاء المتعلق بنظام فني وإداري؛ حتى نتمكن من ضبط الغذاء؛ لأن ما يهم في المقام الأول هو سلامة وصحة الإنسان، لافتاً إلى أنه إذا التزم الجميع بالأنظمة والتشريعات وطبقوها، في ظل وجود الطاقم المؤهل من النواحي التخصصية، فمن المؤكد الخروج بنتائج جيدة، حيث ستقل المشاكل الصحية والمضاعفات، وكذلك مشاكل التسمم الغذائي والملوثات، بل وستقل كذلك عملية الهدر المالي والإداري.

الصيدلة السريرّية

وحول تفعيل دور الصيدلة والصيدلة السريرية، قال د. هشام الجضعي: إن كثيراً من الدول العربية تطبق برنامج الدكتور الصيدلي، مضيفاً أن الصيدلة السريرية بدأت منذ عشرات السنين في الولايات المتحدة الأميركية، بحيث يكون دور الصيدلي ليس محصوراً في صرف الدواء، بل يتعدى ذلك إلى تقديم المعلومة للطبيب مع الفريق الطبي، أيضاً تقديم المعلومة الصحيحة للمرضى ومتابعتهم عندما يذهبون إلى العيادات الأولية، مبيناً أنه قد يكون للصيدلي عيادات بالتعاون مع الفريق الطبي والطبيب، وهذه مطبقة الآن في المستشفيات السعودية، ذاكراً أن أول مستشفى طبق هذا النظام في المملكة هو مستشفى الملك فهد الجامعي من عام ١٩٨٣م، والآن تم تطبيقه في جميع المستشفيات في المملكة مثل التخصصي والحرس والعسكري ومستشفيات وزارة الصحة، وكذلك عدد من المستشفيات الخاصة، موضحاً بدأت بعض الدول العربية تتسابق لتطبيق نظام "دكتور صيدلة" مثل الأردن ولبنان ومصر وغيرها، مؤكداً أن الهدف من ذلك هو الرفع من سلامة المرضى.

وعلّق د. عبدالله الزهراني قائلاً: للمعلومية فقد أصبح الصيدلي عضواً في الفريق الطبي في العناية المركزة، وهذا أدى حسب الدراسات التي أجريت في هذا الجانب إلى تخفيف الأعراض الجانبية التي يعاني منها المرضى الذين يعالجون داخل العناية المركزة.

نقص الفهم

وأكد د. محمد الحيدري أن نظام الدكتور الصيدلي تم تطبيقة منذ عام ١٩٨٢م في مستشفى الرياض المركزي، مضيفاً أن الموضوع خطير خاصةً فيما يتعلق باقناع الدول والمجتمعات بأهمية عمل الصيدلي، حيث هناك من ينظرون إلى الصيدلي بأنه "صنايعي" فقط، أو موظف في مستودعات الأدوية وهذه فكرة قديمة، مبيناً أنه إذا تأملنا فقط المشاكل المتعلقة بالدواء مثل التداخلات الدوائية والسمية وأخطاء الوصف وعدم أخذ العلاج وغيرها من الأخطاء فإن ذلك يُكلّف الولايات المتحدة الأميركية في عام واحد (200) بليون دولار، أي أكثر من تكلفة مرض السرطان والسكري، متأسفاً على أننا مازلنا في دول الشرق الأوسط نستهين بهذا الأمر ونريد الطبيب يؤدي عمله وعمل غيره من الصيادلة؛ لأن في أميركا توجد أنظمة ومحاكم طبية، أما لدينا نحن فلا نهتم بمن يكتشف المشكلة ويحللها ويضع توصية للعلاج وهو الصيدلي الاكلينيكي، لافتاً إلى أن معظم الأمراض التي يعاني منها المرضى في المملكة ناتجة من المشاكل الدوائية، ويدخلون إلى العناية المركزة نتيجة للاستخدام الخطأ للدواء، أو لسميته، وعدم الاهتمام بأخذه، مؤكداً على أن لدينا نقصا كبيرا في علم اقتصاديات الدواء، ونقصا في الممارسة السريرية مع الأطباء، ولدينا كذلك نقص في العقلية الاجتماعية التي ما زالت تنظر إلى الصيدلي بأنه "صنايعي!"

وتداخل د. عبدالله الزهراني" قائلاً: إنني من الممارسين لهذه المهنة، وشاركت بورقة علمية عن هذا الموضوع "ثقافة الدواء"، وقد استحدثت هيئة التخصصات الصحية برنامج "زمالة الصيدلة السريرية"، حيث تمت إضافة عام تخصص في كليات الصيدلة في مجال الباطنة والقلب والكلى والعناية الحرجة والأطفال، كل هذه تدخل في نظام الصيدلة السريرية وتخرج ممارسين ومتخصصين، مضيفاً أن هذا البرنامج موجود منذ أكثر من (10) أعوام، وهذا البرنامج عليه طلب كثير حتى من خارج المملكة.

ممارسة دوائية

وأكد د. توفيق خوجة على أنه كان زميلاً للدكتور محمد الحيدري منذ ما يزيد على (30) عاماً في مستشفى الرياض المركزي، مضيفاً: "كنت أحد المعجبين به في بداية عملي كطبيب، حيث أخطأت في إحدى الوصفات الطبية، وقد كان لنا صمام أمان، وقد نبهني إلى ذلك الخطأ، إذ أن الوصفات تعد مشكلة خطيرة، وقد أراد الله تعالى أن نمتثل إلى العمل في المكتب التنفيذي في يوم واحد، وبعد ذلك أطلقنا عام 2003م استراتيجية خليجية عن الصيدلة السريرية، وقد نشرنا هذا النظام في جميع الدول الخليجية، وكذلك نشرناه على مستوى الدول العربية، والذي يُؤسس على إيجاد ممارسة دوائية في الوصف والصرف والمتابعة والمراقبة بصورة آمنة"، مبيناً أنه أثبتت الدراسات أن وجود الصيدلي في العملية العلاجية يخفف من الأخطاء الدوائية بنسبة تزيد على (75%)، وإذا أضفنا عليها عملية التقنية ستقل نسبة الأخطاء إلى أقل من ذلك، ذاكراً أن المؤتمر تحدث عن كيفية بناء فريق عمل داخل المستشفيات والمستوصفات لضمان سلامة أمور الصرف الدوائي والمتابعة والوصف للمريض؛ من أجل ضمان أن المريض يأخذ العلاج الصحيح والجرعة الصحيحة وفي الوقت الصحيح.

رؤية واحدة

وطرح الزميل محمد الحيدر سؤالاً عن التوصيات الخاصة بالمؤتمر، أين ستتجه؟ وهل سترفع إلى قيادات الدول؟ مضيفاً: "أين وصلت توصيات المؤتمر الأول؟ هل تم تطبيق شيء منها أم لا؟ وكيف نستطيع توحيد الجهود العربية والخليجية حتى نخرج برؤية واحدة بعيدة المدى في ظل وجود رقابة متواضعة في بعض الدول في مجال الدواء والغذاء؟ وكيف يمكن النهوض بهذا الجانب؟."

وأجاب د. توفيق خوجة: بالنسبة لرؤية واحدة للدول العربية في مجال الغذاء والدواء ما زلنا نتطلع إلى هذا الأمر، وهناك جهود بذلت منذ سبع سنوات من أجل توحيد التسجيل الدوائي العربي، وتم إصدار الدليل العربي الموحد، وجارٍ الآن إيجاد الآليات والأنظمة والتشريعات اللازمة لذلك من قبل الجامعة العربية، مضيفاً أن تسجيل الدواء العربي الموحد يتطلب مشاركة جهات أخرى غير وزارات الصحة، مثل الجهات القانونية والجهات الرقابية، وبالرغم من صعوبة المهمة إلاّ أنه ليس مستحيلا الوصول إليها بإذن الله تعالى، مبيناً أنه بالنسبة للغذاء فإن هذه القضية شائكة ومعقدة، لكن إذا وضعنا بذرة في بداية الأمر وسعينا إلى الإفادة من تجربة المملكة في هيئة الغذاء والدواء وتم تعميم هذه التجربة إلى جميع الدول العربية سنكون قد حققنا إنجازاً كبيراً، مثلما هو موجود في الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن توصيات المؤتمر الأول تم رفعها إلى الجامعة العربية وإلى مجلس وزراء الصحة العرب، وكان من نتائجها التركيز على موضوع الغش الدوائي والتزوير الدوائي باعتبارها قضية أساسية في اجتماعات مجلس وزراء الصحة العرب، وتمت مطالبة كافة الجهات الرقابية وإدارة الأدوية في الدول العربية لتقوية قدراتها من حيث إيجاد البنى التحتية وتأهيل القوى العاملة.

متابعة التوصيات

وفيما يتعلق بتوصيات المؤتمر الثاني أكد د. توفيق خوجة على أنه في هذا العام عقد المؤتمر في جمهورية مصر العربية تحت رعاية وزارة الصحة المصرية، حيث يوجد مقر الغذاء والدواء، مؤملاً من وزارة الصحة المصرية أن يكون لها دور فاعل في متابعة هذه التوصيات بعد أن رفعها إلى جامعة الدول العربية وتحديداً مجلس وزراء الصحة العرب، مبيناً أنهم سيأخذون من هذه التوصيات لدراستها من قبل اللجنة الخليجية في التسجيل المركزي، وسيعملون على تفعيل بعضها فيما يخص دول مجلس التعاون، وكذلك توجد أشياء تخص الأمانة العامة لدول مجلس التعاون سيتم رفعها إلى الأمين العام لدول مجلس التعاون، وفيما يتعلق بمخاطبة الجهات المختصة والمهتمة بموضوع الغذاء فإنهم سيخاطبون هيئة المواصفات الخليجية للتأكد من وضع هذه المحاور والتوصيات وكيفية تطبيقها، مؤكدا أن هناك تعاوناً قوياً بين المكتب التنفيذي وبين هيئة المواصفات الخليجية، مشيراً إلى مشاركة منظمة الصحة العالمية، حيث تستخدم ورقة الصحة العالمية في الضغط على الدول الأعضاء للالتزام بمخرجات هذا المؤتمر.

هدر الأدوية

وعن مشكلة هدر الدواء في المستشفيات وتحديداً في الصيدليات الخاصة؟ علّق د. عبدالله الزهراني قائلا: هدر الأدوية في المستشفيات كان موجوداً في السابق، لكن بعد دخول الأنظمة التقنية والالكترونية وأرشفة الأدوية، لا يستطيع المريض أن يصرف الدواء أكثر من مرة ومن مستشفى واحد، متمنياً أن يكون هناك نظام موحد يمنع المريض من صرف أدوية من أكثر من مكان ومن أكثر من مستشفى، فعندما يكون هناك ملف موحد لكل مريض سيتم حل مشكلة هدر الأدوية.

وتداخل د. هشام الجضعي قائلاً: أود الحديث عن موضوع تكلفة الأدوية، حيث هناك أدوية جديدة ومكلفة جداً، لكن لها نتائج علاجية قوية وناجعة سواء لأمراض الأورام وأمراض الكبد وغيرها، مضيفاً أن هذه الأدوية غالية الثمن، لكن المرضى في حاجة ماسة إليها، مُشدداً على ضرورة وجود معادلة وطريقة فعالة لإيجاد هذا الدواء في متناول المريض، خاصةً أن بعض الدول العربية لا تستطيع توفيرها للمرضى، مؤكداً على أهمية وضع حداً لهدر الدواء خاصةً أن بعض الأدوية تكلف مبالغ مالية عالية جداً، وأحياناً يكلف علاج مريض واحد في العام مبلغ مليون ريال.

مختبرات مرجعية

وحول مجال الأغذية ودور المختبرات المرجعية في الرقابة، قال د. مشاري الدخيل: يوجد لدينا في المملكة مختبرات مرجعية ونعوّل عليها كثيراً حيث توجد كذلك مختبرات في هيئة المواصفات والمقاييس، ومختبرات أخرى في هيئة الغذاء والدواء، وقد أصبحت هناك رقابة على الغذاء والدواء بأن تكون مطابقة للمواصفات والمقاييس، مضيفاً أن لدينا مختبرات في الجمارك كجهاز ثانٍ رقابي، وكل هذه المختبرات لا تواكب الزخم الهائل الموجود داخل المملكة، مبيناً أن هناك أمرا في غاية الأهمية حيث لدينا منتج وطني في مجال الغذاء وهو حليب الأطفال، ينتج في مصنع المراعي، إضافةً إلى العديد من المصانع التي تقدم صناعات حديثة بالتعاون والمتابعة من قبل وزارة الصحة، ووفق منظومة حديثة وتشريعات ملائمة، لكننا نحتاج إلى فترة زمنية حتى نصل إلى تقديمه، ذاكراً أن هناك مرض حساسية القمح إلاّ أن المصانع أو المختبرات المتقدمة قليلة في هذا الشأن، لافتاً إلى أن المصانع الموجودة تواجه معوقات، مُشدداً على أهمية إنشاء مصانع طبية متخصصة في الغذاء، وأن تكون لها منظومة خاصة، مؤملاً من هيئة الغذاء والدواء أن تحرص على تفعيل هذا الجانب.

صرف دون وصفة

وطرح الزميل علي الزهيان سؤالاً قال فيه: ماذا عن صرف الدواء بدون وصفة طبية؟ مضيفاً لماذا لا يكون هناك رقم موحد يرجع له العميل عندما يرى أن هناك مخالفة من هذا النوع، متسائلا عن التقصير في التثقيف والتوعية؟

وعلق د. توفيق خوجة قائلاً: صرف الدواء بدون وصفة يُعد موضوعاً في غاية الأهمية، متمنياً تخصيص ندوة له لخطورته، وهو قضية محورية وطنية تحتاج إلى دراسة متعمقة من وزارة الصحة وبعض الجهات المعنية بوضع التشريعات والأنظمة، مضيفاً أنه بالنسبة للتواصل مع المؤسسات التعليمية ووزارة الثقافة والإعلام والرئاسة العامة للشباب فهناك خطة استراتيجية خليجية لمكافحة الأمراض مثل أمراض القلب والسمنة، وقد وضحوا دور هذه الجهات في التربية السليمة والتغذية الصحيحة والأنشطة البدنية، مشيراً إلى أنه فيما يتعلق بالأغذية سريعة التحضير فهناك تنسيق قوي وجاد مع هيئة المواصفات والمقاييس الخليجية، وكذلك مع هيئة المواصفات والمقاييس السعودية؛ من أجل ضبط كمية الملح في الأطعمة والدهون، من أجل إيجاد الغذاء الصحي السليم، ذاكراً أنه وبالرغم من ذلك مازالت تلك المواضيع التي ذكرتها في بداياتها من ناحية التنظيم والتنظير والواقع الفعلي.

الزميل رئيس التحرير في لقطة جماعية مع المشاركين في الندوة

التقى الزميل رئيس التحرير الأستاذ تركي بن عبدالله السديري المشاركين في "ندوة الثلاثاء" التي تناولت قضايا الغذاء والدواء وما يرتبط بهما من أنظمة وتشريعات تتكامل مع بعضها لتحكم السيطرة على السوق وتحد من التلاعب والغش الذي يعمد إليه بعض العاملين في هذين المجالين طمعاً في الكسب السريع دون مراعاة لأرواح الناس.

ورحب الزميل رئيس التحرير بضيوف "الرياض" الذين أعربوا عن شكرهم وتقديرهم لجريدة "الرياض" على دعمها وتبنّيها لمثل هذه القضايا المهمة ودورها في توعية المجتمع في هذا الجانب.

ونوه د. توفيق خوجة بالشراكة الناجحة والمميزة بين "الرياض" والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة الخليجي، مؤكداً على دور هذا التعاون البناء في التأثير الإيجابي في تطوير المكتب التنفيذي ورسم سياسات دول مجلس التعاون الخليجي على الخريطة الدولية والخريطة الخليجية، ورفع الوعي الصحي لدى المجتمع السعودي والخليجي في القضايا ذات الأولوية في العمل الصحي السعودي والخليجي والعربي، مشيداً بتميز "الرياض" في الطرح الفعّال لتحسين النظم والسياسات الصحية، وتبني العديد من القضايا الخاصة بالشأن الصحي، والقضايا المتعلقة بالمنظمات الصحية الدولية في المملكة.

تهريب الأدوية المغشوشة!..

أكد د. صالح باوزير أن بناء الأنظمة التشريعية في أي هيئة رقابية يُعد من أهم الأعمدة التي تُؤسس عليها، موضحاً أن الهيئة منذ أن تم إنشاؤها قدمت عدداً من الأنظمة من ضمنها نظام الغذاء الذي صدر، وهناك أيضاً لوائح لضبط أي مخالفة، وفي الحقيقة هناك بعض المنتجات لم نضع لها لوائح إلاّ مؤخراً ومنها مستحضرات التجميل، مبيناً أن الهيئة اقترحت نظاماً لمستحضرات التجميل وإن شاء الله سيرى النور قريباً، وإجراءاتها في المراحل الأخيرة.

وقال: قدمت الهيئة عدة مقترحات لتحديث نظام الدواء وهي لدى مجلس الشورى، وعلى كلٍ نحن بحاجة إلى بناء منظومة من التشريعات حتى نستطيع أن نؤدي الدور المطلوب، موضحاً أنه على مستوى العالم لا تستطيع أن تفرض شيئاً من دون أن يكون لديك سبب علمي مقنع يمنع تداول أي مادة أو أي منتج؛ لأن بعض الدول لديها كثير من التجارب والدراسات العلمية، وإذا أردت أن تمنع مادة أو منتجاً من منتجاتها فلابد أن تأتي بالمسوغات والأسباب العلمية المقنعة، لهذا السبب حرصت هيئة الغذاء والدواء للاستثمار في الكادر البشري، حيث ابتعثت الهيئة أكثر من (450) شخصاً من جميع التخصصات من صيادلة وتغذية وأجهزة طبية في درجات "الماجستير" و"الدكتوراه"، حتى يكون لديها الكادر الذي يستطيع أن يتحدث في الأشياء العلمية، وبالتالي تكون لديهم القدرة على اتخاذ القرار المناسب في هذه الجزئية.

وأكد أنهم في الهيئة الرقابية يتم التركيز في عملية التوازن بين المخاطر والمنافع، وإذا كانت المنافع عالية والمخاطر قليلة يتم طرح المنتج في السوق، ثم تنبيه الناس على المخاطر الموجودة فيه، ومن خلال الدراسات السريرية نجد أن الدواء حينما يتم إقراره يجرَّب بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف مريض، وإذا نزل الدواء إلى السوق يرتفع هذا العدد إلى عشرات الألوف، بل إلى الملايين من الأشخاص المرضى الذين يحتاجون إلى هذا الدواء.

وقال: لدينا إحصائية بسيطة وهي أنك إذا أردت أن تكتشف عرضاً جانبياً تحتاج إلى (1 لكل 3000)، وبالتالي إذا نزل الدواء إلى السوق وظهرت بعض الأعراض الجانبية لم تظهر في الدراسات الأولية، وبالتالي فإن الهيئة الرقابية التي تسحب بعض الأدوية والمنتجات من السوق تبعث حالة من الاطمئنان لدى المواطن، وهذا يدل على أن الوضع ممتاز وأن لدينا أشخاصاً يؤدون دورهم الرقابي في السوق، كذلك هناك جزئية أخرى تفيد أن هناك أشياء أخرى لا تدخل عبر المنافذ الرئيسة، فمثلاً الأدوية المغشوسة لا تدخل عبر المنافذ الرئيسة، بل يتم تهريبها ونجدها في السوق، ما يجعل المواطن يتساءل عن كيفية دخول هذه المواد أو الأدوية المغشوسة؟، إذ لا يخفى عليكم أن المملكة دولة كبيرة بحجم قارة، ومن المستحيل السيطرة على جميع المنافذ، مُشدداً على أنه يجب ألاّ يفهم من ذلك أن الجهات الرقابية غير قادرة على اتخاذ القرار.

% 70من الأمراض بسبب الغذاء!..

أكد د. مشاري الدخيل تعليقاً على سؤال حول الاكتفاء الذاتي من الغذاء بأنه لا يوجد بلد في العالم مكتف ذاتياً من الغذاء، مشيراً إلى وجود صناعات غذائية في المملكة، وكذلك في دول مجلس التعاون وفي الدول العربية، لكنها متفاوتة الجودة والأسعار، مبيناً أن هيئة الغذاء والدواء لديها الرقابة والمتابعة ومطابقة المواصفات والمقاييس، لكن للأسف أن (70%) من أمراضنا ناتجة من الغذاء، إضافة إلى أن معظم مشاكلنا محصورة في السمنة بنسبة (46%)، كذلك لدينا مرض السكر بنسبة (27%)، إضافةً إلى الضغط وهشاشة العظام والسرطان، ونسبة كبيرة من "الكولسترول."

وأضاف: هذه الأمراض وغيرها ناتجة كلها من الغذاء، ونحن لا نطلب تصنيع الغذاء، لكن المهم هو تناول الغذاء الصحي السليم، ذاكراً أن هذه المنظومة تحتاج إلى تنظيم وتركيز ومعالجة؛ لأن دول الخليج تتجه الآن إلى العالمية.

وأشار إلى أن المملكة تمثل خامس دولة في مجال السمنة، وثالث دولة في السكري، وهكذا أرقام تُعد فلكية ومخيفة، موضحاً أن صناعة الغذاء مطلوبة لكن لابد من وجود الرقابة المشددة على الغذاء؛ لأنه يتم إنتاجه في مطعم و"بوفيه" و"مقصف" ومطبخ وداخل القطاعات الحكومية، مؤكداً على أن النظام الغذائي الذي صدر يعاقب كل من يخالف الرقابة والجودة والمواصفات والمقاييس، وفي حالات التسمم يتم تشكيل لجنة ثلاثية أو رباعية لإجراء التحقيق، ذاكراً أن تطبيق الاشتراطات ونظام الجودة والمواصفات والمقاييس والآيزو فيتم في نفس المنشأة.

وتساءل: هل يمكن أن تُعتمد على مطبخ أو مطعم أو "مقصف" تديرها عمالة متدنية التأهيل، بل ولا تملك قدرة على المتابعة لتطبيق الاشتراطات والجودة والمقاييس؟، وهذا دليل قاطع على أن الرقابة ضعيفة لدينا، مُشدداً على أننا نحتاج إلى جهاز رقابي قوي لضمان سلامة الغذاء من الجهات المعنية مثل وزارة الصحة والبلديات والتجارة والصناعة والزراعة وعندما نتكلم عن الغذاء فنحن بحاجة إلى وضع أطر وتأصيل.

*د. توفيق خوجة:

-لابد من وجود تشريعات وقوانين وأنظمة تحمي المستهلك، وتحكم المستثمرين ومصنعي الغذاء والدواء.

-يجب إيجاد الكوادر المؤهلة التي تؤدي هذه العملية سواء في جوانب المراقبة أو المتابعة.

-تدريب القوى العاملة الصحية، والقوى العاملة ذات العلاقة بالغذاء، على أن تكون قادرة على التعامل مع هذا الموضوع بطريقة علمية.

-إيجاد مؤسسات وهيئات وطنية لها صلاحيات وقدرة على الرقابة والمحاسبة والجزاءات الصارمة مع الجهات المخلة بالأنظمة والقوانين، ودعم هذه الهيئات بالإمكانات كافة التي تؤهلها لأداء دورها جهة رقابية وإشرافية حيادية، أهمها صحة المواطن.

ما المطلوب؟

*د. صالح باوزير:

-يجب العمل على الاستثمار في العنصر البشري في مجال الهيئات الرقابية.

*د. محمد الحيدري:

-نحتاج إلى استقطاب العاملين في هذا المجال وإعطائهم حوافز لضمان بقائهم مدة أطول، كما يجب المحافظة على الكوادر المؤهلة العاملة في هيئة الغذاء والدواء.

*د. عبدالله الزهراني:

-لابد من تكثيف دور الرقابة على الغذاء والدواء، خصوصاً الصيدليات الأهلية ومنعها من صرف الأدوية من دون وصفة طبية.

*د. مشاري الدخيل:
-لابد من وجود هيئة لتطبيق نظام خاص بالأغذية في جميع قطاعات الدولة، وتكثيف دور التثقيف في المجتمع لكونه عنصراً مهماً، إضافةً إلى تدريب الكوادر المختصة.
*د. هشام الجضعي:
-يجب الحرص على الاستثمار في مجال البحث العلمي لإيجاد حلول تمنع أخطاء الأدوية وتقليل آثارها الجانبية.
أخطاء الوصفات الطبية
حول الإحصائية المخيفة عن الغش الدوائي في الدول العربية، والتي وصلت إلى (35%)، أوضح د.هشام الجضعي أن انعقاد المؤتمر العربي الثاني للغذاء والدواء له تأثير إيجابي؛ لما له من دور فعّال في تحريك العقول لإجراء الكثير من الأبحاث في جانب الدواء والغذاء، وسيؤثر كذلك على سياسات متخذي القرار في الدول العربية المشاركة في التأثير على إيجاد جودة عالية في الممارسات، أيضاً سيكون له تأثير مباشر على ممارسي المهنة من حيث تبادل المعارف بين المشاركين.
وقال: إنه فيما يتعلق بقضية سلامة الأدوية، والأدوية المغشوشة والأبحاث التي أجريت في ذلك، نجد أن الأرقام كبيرة في هذا الجانب، لكن بكل صراحة نجد البحوث في العالم العربي في هذا الأمر قليلة جداً، إلاّ أن تلك التي تمت أظهرت جانباً كبيراً من المشكلة، وفي ذات الوقت هناك تشابه كبير بين الدول العربية في نوعية المشكلات المتعلقة بالدواء، ويوجد أيضاً بينها اختلافات من حيث الجينات.
وأضاف أن الغش الدوائي يُعد من المشاكل الكبيرة جداً، وأنه بلاشك تؤثر كثيراً في الدول النامية أكثر من تأثيرها على الدول المتقدمة، حيث إنه كلما قل عدد الممارسين الطبيين وتطبيقهم للأنظمة الخاصة بالبلد زاد الغش الدوائي بشكل أكثر، وأيضاً كلما قلّت الرقابة على الدول المصنعة للأدوية وتصنيعها غير نظامي كان الغش أكبر.
وأشار إلى أن الأخطاء الدوائية إمّا أن تكون في عملية صرف الدواء، أو من خلال كتابة الوصفة من قبل الطبيب، لذا نجد الأخطاء الدوائية التي تحدث تتسبب في آثار جانبية للدواء، مما يؤدي إلى سحبه من السوق، ذاكراً أنه كانت هناك أمثلة لأدوية حصلت تداخلات بينها بصرف دواء مع آخر من قبل الطبيب أو الصيدلي ثم يستخدمه المريض مما أدى إلى إنتشار الكثير من الآثار الجانبية خاصة على القلب.
وأكد على أنه سحبت أدوية كثيرة من السوق خلال العشر أعوام الماضية لهذا السبب، والحلول في ذلك متعددة تشمل جودة التعليم في المؤسسات التعليمية مثل الجامعات وتأهيل الطلاب، مبيناً أنه ركزت منظمة الصحة في كثير من توصياتها على هذا الموضوع، لذا نجد أن معظم المؤسسات الطبية في المملكة تطبق هذا الأمر، خاصةً في كليات الطب والصيدلة والتمريض والعلوم الطبية، وتم تضمين ذلك في جميع المناهج في الجامعات السعودية، موضحاً أن استخدام التقنية يعد أمراً مهماً جداً في الجهات الصحية سواء في المستشفيات أو المراكز الصحية، حيث تعد عاملاً أساسياً في منع أخطاء استخدامات الأدوية، إذ تساعد في عملية صرف الدواء واستخدامه، وقد تصل إلى مستوى عال جداً من الدقة في منع أخطاء الأدوية.
توطين الصناعة الدوائية داخل المملكة
شدد د. محمد الحيدري على أنهم في الرقابة الدوائية لديهم هدف واحد وهو الحصول على دواء آمن وفعّال وبسعر مناسب، أمّا نظرة الاستثماريين فتقتصر على فتح مصنع للدواء بأسرع وقت دون الاهتمام بالجودة والسلامة، فالمهم لديهم المال.
وقال: إنه من أجل توطين الصناعة الدوائية يجب أن نقوي الرقابة الدوائية وبشكل واضح، مع نشر الأدلة بشفافية متكاملة، مما يُسرّع في توطين الصناعة الدوائية، مُشدداً على أنه لا يجوز في الصناعة الدوائية أن نسمح بالتساهل في الموضوع؛ لأن الأمر يتعلق بالدواء، أو أن نبتعد عن الحماية؛ لأننا من ضمن الموقعين على نظام التجارة العالمية، مؤكداً على أن التوطين للدواء يحتاج إلى تشديد الرقابة الدوائية، فإذا كانت الرقابة ناجحة وواضحة فأبشروا بدواء فعّال وناجح، وبالتالي زيادة الاستثمار لأنك واضح.
وتداخل د.صالح باوزير قائلاً: إن الصناعة الدوائية في المملكة هي صناعة استراتيجية، وفي كل دولة نجد أن الأمن الغذائي والدوائي شيء مهم جداً، وأهم شيء في ذلك هو توفير البيئة الاستثمارية، مبيناً أنه عندما نتحدث عن الدواء نجد أن له جانبين هما: البيئة الاستثمارية، والبيئة الرقابية، وإذا كانت البيئة الرقابية ممتازة وشفافة شجع ذلك المستثمرين، ولا ننسى أن البيئة الاقتصادية تدعم هذا الأمر.
وأضاف أن داخل المملكة صناعة دوائية على الرغم من محدودية المصانع التي تبلغ حوالي (24) مصنعاً، وأنه بحكم التشديد الرقابي على الدواء نجد أن جودة هذه المصانع من الأدوية عالية، مما أدى إلى سهولة دخولها إلى السوق السعودي، وبالتالي دخولها إلى الأسواق الخليجية والعربية، ذاكراً أن هيئة الغذاء والدواء اتخذت العديد من السياسات خلال الخمس سنوات الماضية شملت تحسين الرقابة وزيادة الشفافية وتشجيع المستثمرين للدخول إلى السوق السعودي في مجال صناعة

الغذاء والدواء، مما دفع العديد من الشركات العالمية إلى بناء مصانعها في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وهي شركات عالمية كبرى مشهورة، ونتيجة لذلك أصبحت المملكة تصدر الأدوية حتى إلى بعض الدول الأوروبية، وأصبحت صناعتنا الدوائية منافسة عالمياً، وهي بلاشك صناعة مهمة ومردودها الاقتصادي عالٍ، وتستقطب كوادر وظيفية برواتب مجزية، وبالتالي هذه هي أهم الصناعات التي تستحق التوطين والاهتمام، خاصةً لو علمنا أن لدينا المال والشباب المتحفز والقادر على التطور.

مختصون يطالبون بمشاركة مجتمعية لرعاية أطفال التوحد

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م

اضغط هنا

عمر محمد الغامدي- الباحة تصوير- عبدالعزيز العاتي

طالب المشاركون في المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية بجامعة الباحة الذي يواصل فعالياته لليوم الثاني على التوالي بمركز الملك عبدالعزيز الحضاري تحت عنوان « التربية ... آفاق مستقبلية « بمشاركة المؤسسات الحكومية والمجتمعية في رعاية أطفال التوحد، مشيرين إلى أهمية الاهتمام بالأنظمة القائمة على دعم الأقران في المدارس والتي تسهم في إرساء مناخ مدرسي آمن و إنشاء مراكز للممارسات النفسية المبنية على الأدلة اضافة إلى عقد ميثاق بين المعلمين وأولياء الأمور والإعلاميين والدعاة لنشر ثقافة التقبل ونبذ العنف والتطرف.

وطالبوا بإعداد معلمي المدارس قبل دخولهم مجال العمل من خلال التدريب على مهارات الحوار وتقبل الاخر، موصين بعقد الدورات التدريبية وورش العمل والأنشطة التي من شأنها توعية أعضاء هيئة التدريس - خاصة حديثي الخبرة منهم - والإخصائيين النفسيين العاملين بإدارات رعاية الشباب في الجامعات العربية بأهم سمات وخصائص الطلاب الجامعيين الإيجابية والسلبية وكيفية التعامل معها.

ولفتوا إلى أهمية إنشاء وحدة مركزية « مركز إرشادي متخصص» بكليات التربية لتطوير ممارسات الإرشاد الأكاديمي، حيث تعمل على بناء وتنفيذ برامج إرشادية علاجية لمن لديهم مشكلات أكاديمية ، نفسية ، اجتماعية ، سلوكية ، أو مهنية ، بغرض التعرف على العوامل الكامنة وراء المشكلات ، ومعرفة أسبابها ودوافعها المختلفة لتحقيق التوافق وختموا توصياتهم بأهمية إعداد معلم التدريبات النطقية من خلال برامج التوجيه والإرشاد للعمل على خفض وعلاج الاضطرابات اللغوية والكلامية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة في العالم العربي. وشددوا على ضرورة نشر الوعي بأهمية الحوار لدى الآباء والمربين والمعلمين في العالم العربي وممارسته فعلياً دون الاعتماد على الطرح النظري ليصبح واقعاً ممارساً و إحداث تعديلات جوهرية في المنظومة التربوية ليتم فيها تأسيس برامج للتدريب على الحوار الفعّال وأدب الاختلاف وقبول الآخر.

إبعاد 120 وافداً رفضوا العمل لدى كفلائهم

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م

اضغط هنا

سعد العنيني - جدة

تسلمت إدارة الوافدين بمنطقة مكة المكرمة مركز الخدمات العامة بالشميسي خلال الشهر الماضي 120 ملفًا لعمال وافدين من اللجنة العمالية بمكتب العمل بمنطقة مكة المكرمة لاستبعاد أصحابها من المملكة بسبب مخالفتهم للأنظمة والتعليمات المتعلقة بنظام العمل ولرفضهم العمل لدى كفلائهم.

من جانبة أوضح مدير جوازات منطقة مكة المكرمة اللواء خلف الله بن عبيدالله الطويرقي «للمدينة» تسلم إدارة الوافدين خلال الشهر الماضي العمال الوافدين لاستبعادهم وتسفيرهم من البلاد بعد أن أنهت اللجنة العمالية بمكتب العمل إجراءاتهم الخاصة بنظام العمل والعمال وذلك لمخالفتهم للأنظمة والتعليمات، وأكد الطويرقي أن العمل بإدارة الوافدين يجري على مدار الساعة لإنهاء إجراءات الموقوفين من الذين خالفوا الأنظمة والتعليمات بعد أن تم ضبطهم من قبل رجال الأمن في الميدان وإحالتهم لإدارة الوافدين.

تعليم جدة: التحقيق في اعتداء معلم على طالب متوسطة

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
اضغط هنا

داوود الكثيري - جدة تصوير - أحمد حفيظ الغامدي
كشف المتحدث الرسمي لتعليم جدة عبدالمجيد الغامدي عن بدء قسم المتابعة بالإدارة التحقيق في قضية اعتداء معلم على طالب بالمرحلة المتوسطة على خلفية وجود كدمات لدى الطالب تحت الجلد بالعضد الأيمن واليد اليسرى - بحسب التقرير الطبي- الذي حصلت «المدينة» على نسخة منه.
وأوضح جبريل المطيري والد الطالب الذي يبلغ عمره 13 عامًا تفاصيل واقعة الاعتداء، وقال: وقعت الحادثة الأربعاء الماضي بإحدى المدارس المتوسطة شرق جدة، حيث اعتدى أحد المعلمين - تحتفظ المدينة باسمه - على ابني أثناء الحصة وذلك بعدما قام ابني بطلب قلم من زميله في الفصل، فما كان من المعلم إلا أن استدعاه أمام زملائه ثم شرع في ضربه بشكل مبرح بعصا غليظة دون شفقة أو رحمة منه، وكان الأولى به إذا كان ابني قد ارتكب خطأ أن يبين له ذلك وينصحه بالرفق واللين بدلاً من هذا الأسلوب العنيف، وعندما عاد ابني قمت بالذهاب إلى شرطة المنتزهات والتي طلبت خطابًا من المستشفى (تقرير طبي) وبالفعل تم تشخصيه بوجود كدمات.
وأضاف جبريل: أتمنى أن يلقى هذا المعلم جزاءه وفقًا لما يوصي به النظام في مثل هذه الحالات.

عدم القناعة يعطل التأمين الصحي لـ20 مليونا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150414/Con20150414764959.htm

ينظر الخبير الدكتور عبدالرحمن كماس، إلى موضوع التأمين الطبي على المواطنين باعتباره من أهم الملفات التي يجب أن تكون موضع اهتمام أي مسؤول في وزارة الصحة، مشيرا إلى أن الموضوع مطروح منذ زمن طويل، فهناك وفق التقديرات 20 مليون مواطن بحاجة لتأمين صحي لهم وأسرهم، حيث إن عدد المؤمن عليهم من السعوديين من هذه النسبة في حدود 20 % يعملون في القطاع الخاص.
وأكد أن أسباب تأخر تطبيق التأمين الصحي على المواطنين يعود لعدم القناعة بتطبيقه أو تخوف البعض من تبعات التطبيق، مع التأكيد بثقة المسؤولين في أن تطبيق التأمين على المواطنين ضرورة ملحة ولاسيما في ظل ارتفاع التكاليف العلاجية، وهو نظام صحي عالمي معمول ومطبق في جميع دول العالم، ويضمن تقديم خدمة العلاج للمستفيد سواء للمواطن أو المقيم، وفق نظام تتحمل فيه الشركات أو المؤسسات أو الأفراد التكاليف المالية لعلاج المؤمن لهم، من خلال الاشتراك مع شركة تأمين تقدم الخدمة، وتمنح الوثيقة الخاصة بالعلاج، وفق شروط محددة.

ضعف الخبرة وسوء التجهيزات عجلا بالأخطاء الطبية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150414/Con20150414764962.htm

يعترف الدكتور منصور الطبيقي مدير إدارة سلامة المرضى والمخاطر السريرية في مستشفى الولادة والأطفال بجدة أن الأخطاء الطبية ليست حالات فردية، بل مشكلة تؤرق جميع الأنظمة الصحية العالمية لتسببها بمشكلات عديدة وتنتهي بالوفيات وإطالة بقاء المرضى في المستشفيات والنتائج المالية المترتبة عليها من علاج وتأهيل.
وكشف أن الأسباب التي تؤدي إليها كثيرة ومنها عدم وجود سياسات واضحة لأداء العمل في الأقسام الطبية تبين مسؤوليات الفريق الطبي بوضوح والمسارات الإكلينيكية، إلى جانب ضعف الخبرة والتأهيل للأطقم الطبية والتمريضية والبنية التحتية للمستشفيات وعدم توفر التجهيزات اللازمة لأداء العمل بفاعلية وعدم تطبيق قواعد واشتراطات مكافحة العدوى وعدم الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في ما يخدم رعاية طبية فائقة ومحترفة للمريض، مثل استخدام الملف الطبي الإلكتروني والوصفة الطبية الإلكترونية والتقنية الحديثة في غرف العمليات وغيرها. وأضاف: «للأسف كل هذه الأسباب والصعوبات متواجدة في مستشفيات وزارة الصحة، وزاد الطين بلة الإحلال المتسرع وغير المدروس بدلا من بعض الكفاءات، خاصة التي تعمل في تخصصات هامة كفئة التمريض في أقسام العناية المركزة والعمليات مما أثر على جودة الخدمة». واقترح الطبيقي أن يتم عمل توأمة وشراكة حقيقية بين مستشفيات الملك فيصل التخصصي والمستشفيات العسكرية والمدن الطبية ومستشفيات وزارة الصحة لنقل الخبرات والتدريب والاستفادة من الإمكانيات الضخمة من الكوادر المؤهلة تأهيلا عاليا التي تتواجد لديها لخدمة وزارة الصحة التي تقدم الخدمة للشريحة الأكبر من المواطنين فجميعنا نعمل لخدمة الوطن والمواطنين.

المختصات يدعون لتأنيث قطاع صحة المرأة والطفل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150414/Con20150414764966.htm

أمنية خضري (جدة)، صباح مبارك (مكة المكرمة)
تعتقد الكثير من المختصات، أن الكفاءات النسائية قادرة على قيادة مهام بعض الإدارات، أبرزها قطاع صحة الأم والطفل، مما يدعو للنظر في هذا الأمر.
وتقترح أستاذ بكلية الطب واستشارية النساء والتوليد بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة الدكتورة سامية العمودي، إعادة هيكلة مهام وكلاء الصحة، على أن تتولى المختصات بعض القطاعات مثل صحة الأم والطفل والأمراض المزمنة والاستراتيجيات الصحية، وقالت: يجب استثمار خبرات النساء في هذا المجال.
وتطالب استشارية الطب الوقائي والصحة العامة الدكتورة رجاء الردادي، بالاعتماد على اختيار القيادات وفق معايير مهنية مع إعطاء الفرصة للعاملين في المجال الصحي من التخصصات الطبية الأخرى لتولي القيادة وذلك بهدف تجديد الدماء والاستفادة من القدرات في مختلف المجالات بما يحقق التكامل في المنظومة الصحية.
وترى استشارى طفيليات جزئية بمستشفى الملك فهد بجدة الدكتورة أمل سلطان، أن الأمل يحدوهم في أن تتبنى وزارة الصحة دعم قيادة المرأة لبعض القطاعات، خاصة أنها نجحت في الحصول على أعلى الشهادات من أرقى الجامعات.

وتشير الدكتورة عائشة المانع، مؤسسة إحدى الكليات الصحية، إلى أن الوزارة مطالبة بالنظر في عملية إحلال السعوديين والسعوديات بدلا من الأجانب، وذلك عن طريق افتتاح معاهد وكليات تعني بهذا الشأن، كما يجب الاهتمام بأسعار الأدوية وتخفيض أسعارها من خلال الدعم المادي، وأهمية توفير حليب الأطفال وذلك بتصنيعه محليا.
وحددت الدكتورة أحلام كردي مستشارة مدير عام الشؤون الصحية في المدينة المنورة، الأولويات في المرحلة المقبلة، باستحداث وظائف للجودة الشاملة والتي تراعي تقييم المنشآت الصحية بمسميات (أخصائي، أخصائي أول، واستشاري جودة)، حيث إن جميع المستشفيات تقوم بصرف بدل الإشراف لرئيس قسم الجودة والذي يشغله وظائف أخرى ليس لها علاقة بالجودة لعدم توفير هذا التخصص لوزارة الصحة، مع توفير الأطباء الأكفاء في الكوادر (أطباء، تمريض، مختبرات، علاج طبيعي، وإدارة صحية).
وتدعو منال خورشيد استشاري طب أسرة، إلى الاهتمام كثيرا بمواصفات المرافق الصحية، مع دعم الأدوية بتوفيرها، لأن الكميات قليلة لا تكفي عدد المرضى لفترات طويلة، كما يجب تفعيل الملفات الإلكترونية داخل المستشفيات أو المراكز الصحية أو بينهما.

دخل في غيبوبة تامة.. ووالده يطالب بتحويل القضية إلى "جنائية"

سقوط سقالة حديقة على طفل يصيبه بـ٦ كسور بالجمجمة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 25 جماد الاثنانواول 1436هـ - 14 مارس 2015م
http://sabq.org/OS3gde

محمد حضاض- سبق- جدة:
تسبب إهمال أحد المقاولين في سقوط سقالة بناء ضخمة على طفل سعودي، ودخوله في غيبوبة كاملة، إثر إصابته بـ ٦ كسور في الجمجمة، وتعرضه لنزيف داخلي.
وكان الطفل محمد نواف مشعان المقاطي ذو الـ ١٢ عاماً يلهو برفقة أقرانه داخل إحدى الحدائق في محافظة الجموم بمنطقة مكة، التي تم افتتاحها منذ شهرين، ومع هبوب الرياح سقطت السقالة بشكل مفاجئ على رأس الطفل، واستمر لفترة طويلة قبل أن ينقذه عدد من جيران الحديقة، وتم نقله إلى مستشفى خاصة لم يستطع التعامل معه، قبل أن يتم تحويله فوراً إلى مستشفى النور التخصصي بمكة حيث ما زال في العناية المركزة.
والد المصاب قال لـ"سبق": "تم إنشاء حديقة حديثة في حي العزيزية بمحافظة الجموم، وتحوي ملعب كرة قدم وألعاباً للأطفال، وتم افتتاحها منذ فترة قريبة، وكان ابني يلعب في الحديقة بحكم قربها للمنزل، إلا أن بلدية محافظة الجموم قامت باستكمال بعض الأعمال التي ابتدأت قبل أيام بوضع سقالات بارتفاع 4 أمتار تقريباً بدون أي مراقبة أو إحساس بالمسؤولية؛ ما أدى إلى سقوطها على ابني، وتسببت له بكسور عدة في الرأس والوجه ونزيف داخلي؛ وهو في غيبوبة بمستشفى النور التخصصي بمكة".
وأضاف: لن أتنازل عن كل من تسبب لنا بإصابة طفلنا البريء بإهماله وتركه لمثل هذه المعدات الخطيرة وسط أماكن لهو الأطفال. مؤكداً تقديم بلاغ في شرطة الجموم، ومطالباً بتحويل القضية إلى قضية جنائية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

رفع كفاءة وفعالية التعليم في المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.aleqt.com/2015/04/14/article_949197.html

د. مرزوق الرويس

في إحدى الإحصائيات المتعلقة بالتعليم في السعودية، استوقفتني نسبة الأميين في المملكة. بحيث إنها شكلت نسبة 1.11 في المائة في النصف الأول و0.92 في المائة في النصف الثاني من عام 2014. في غالب الأبحاث العلمية لا حرج في وجود مثل هذه النسبة في إحصائيات أو نتائج لدراسة أو بحث معين. ولكن التساؤل الأهم: هل هذا واقع أن هناك أميين في السعودية؟ وعلى أي أساس تم تصنيفهم كأميين؟

إحدى أهم ركائز العمل الحكومي هي الكفاءة والفعالية في الخدمة الحكومية المقدمة. ومعنى الكفاءة هو أن تصل الخدمة الحكومية المقدمة إلى جميع الأفراد في المجتمع. وبعد أن يتم تحقيق الكفاءة بتوفير الخدمة الحكومية لجميع الأفراد، تبدأ المنظمات الحكومية بالتركيز على فعالية الخدمة المقدمة، وهي عادة تتمحور حول رفع جودة هذه الخدمة، مع المحافظة على كفاءتها. وبذلك فإن كان هناك أميون في المجتمع السعودي، فإن هذا يدل على ضعف في كفاءة نظام التعليم السعودي وأداء المنظمات المعنية به. فالتعليم لا بد أن يصل لجميع الأفراد في المملكة حتى وإن اضطرت المنظمات التعليمية إلى تحفيز المواطنين لتلقيه. لأن هذا سيسهم في رفع كفاءة المنظمة الحكومية المعنية بخدمة التعليم.

في السبعينيات الميلادية، قامت حكومة المملكة بتحفيز البدو الرحل ليستوطنوا من أجل تسهيل رفع كفاءة المنظومات الحكومية بتقديم الخدمات لجميع أفراد المجتمع السعودي. وكان التعليم أحد هذه الخدمات المقدمة، فكان من الصعب أن تقدم خدمة التعليم مثلا لأفراد متنقلين. فكانت الاستراتيجية هي تحفيزهم للاستقرار، ومن ثم تقديم الخدمة لرفع كفاءة التعليم، ومن ثم قياس فعاليتها.

وفي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات الميلادية، بدأ التركيز يصب على فعالية التعليم مع بعض الجهود للحفاظ على الكفاءة. لذلك فإن المواطنين في معظم المدن الكبيرة والرئيسة بدأوا يبحثون عن فعالية التعليم أكثر من كفاءته بالسعي للحصول على درجات علمية متقدمة. وبهذا فإن درجات التعليم المتوسطة أصبحت هدفا لأنها تسهل على حاملها أن يحصل على وظيفة مناسبة لسد احتياجاته الأساسية في تلك الفترة.

وفي وسط التسعينيات، بدأت درجة التعليم المتوسطة في الاضمحلال من كونها هدفا لتصبح درجة الثانوية العامة هي الهدف كمتطلب لمعظم أفراد المجتمع للحصول على مكانة وظيفية تكفيهم في توفير احتياجاتهم. وزادت المتطلبات حتى أصبحت للدرجة الجامعية ومنها إلى الدراسات العليا في وقتنا الحاضر. وأصبح دور المنظمات التعليمية السعي في توفير الدرجات العلمية ودور الأفراد الحصول عليها. وستزداد المتطلبات لتوفير الاحتياجات الأساسية حتى يصبح التنافس ليس فقط على توفر المعلومة (كفاءتها)، بل أيضا على جودتها (فعاليتها). ومع هذا ، ما زال معيار تقييم تصنيف المتعلم عن غير المتعلم قائما على معرفة الشخص بالكتابة والقراءة.

تتغير قيمة التصنيف التعليمي غالبا مع تغير البيئة المحيطة به كالتغيرات التقنية، والعلمية، وما إلى ذلك. في المجتمعات المتقدمة، بدأت القراءة والكتابة بل حتى الدرجات العلمية الابتدائية والمتوسطة تتلاشى كمعيار أساسي لتحديد تعلم الشخص من عدمه. وبذلك فإن معظم من يتقنون الكتابة والقراءة فقط أو درجات علمية دنيا، أصبحوا يشكلون عنصرا مؤثرا سلبا في نسبة البطالة. بحيث إن هؤلاء الأشخاص لم يعد لديهم أي مجال وظيفي سوى أن يكونوا خيارا احتياطيا في الوظائف الدنيا في حال عدم توافر المطلوب. وهذا يقودنا إلى أهمية معرفة المعيار الصحيح والمتزامن مع التطورات العالمية لاتخاذه كمعيار كفاءة للتعليم السعودي لتقديمه لجميع أفراد المجتمع السعودي، وتصنيف الأفراد المتعلمين من غيرهم بناء عليه. ويبدأ التساؤل: إلى أي درجة علمية يجب أن يكون معيار التصنيف التعليمي في السعودية؟

المحرك الأساس لتطور البيئات المحيطة بالتعليم في المجتمعات هو العولمة التي أسهمت في سهولة تبادل المعارف والخبرات فيما بين الدول. وهذا بدوره أسهم في ارتفاع متطلبات سوق العمل لمواكبة التغيرات الاقتصادية، الذي أخذ بدوره في الضغط على الأفراد لتوفير هذه المتطلبات كتوافر بعض الدرجات العلمية المتخصصة مع بعض المتطلبات

التقنية كإتقان التعامل مع الكمبيوتر وغيرها. وبذلك فإن توافق متطلبات سوق العمل مع التعليم أمر مطلوب. والذي يستوجب الاستفادة من العولمة في معرفة الاتجاه العالمي والتنبؤ بمتطلباته ثم توفيرها. وهذا غالبا سيسهم في زيادة جودة المعرفة (التعليم) وليس فقط توافرها.

وبهذا فإن نظام التعليم السعودي يحتاج إلى دعم كفاءته برفع معيار التصنيف التعليمي ليصبح منافسا عالميا. ورفع هذا المعيار قد يحتاج إلى الاستفادة من المبتعثين في أنحاء العالم ودمج معارفهم وخبراتهم التعليمية لتكوين معيار حقيقي متوافق مع الثقافة المحلية ليسهم في رسم استراتيجية التعليم السعودي المقبلة. وهذه الاستراتيجية ستخرج كفاءة يسعى الأفراد لتحقيقها، في الوقت الذي ستصب أغلب جهود المنظمات التعليمية في المحافظة عليها ورفع فعاليتها. هذا يحتاج إلى بعض القوانين التي ستدعم هذا المعيار وتضمن وصول الخدمة لجميع الأفراد لتحقيق الكفاءة. ومن هذه القوانين حد العمر الأدنى للعمل، الذي يصاحبه قانون يدعم إلزامية التعليم لجميع من هم دون سن معينة كالسابعة عشرة مثلا ليضمن تلقيهم التعليم. بحيث تسهم هذه الاستراتيجية أيضا في رفع فعالية الفرد السعودي، الذي بدوره سيكون عاملا مؤثرا في تطوير النظام التعليمي، إضافة إلى رفع كفاءة وفعالية الأداء الحكومي وتطوير ثقافة المجتمع في المملكة. وبمشيئة الله ستصبح السعودية في مصاف الدول المتقدمة.

اليوم

• الإسكان" استنفدت فرص الحل السكني

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م
http://www.alyaum.com/article/4060189

سكينة المشيخص

المشكلة السكنية لم تكن لتتحول إلى أزمة وحالة عصيبة من الاحتياج لأحد أهم الضروريات؛ لو أن وزارة الإسكان لم تضع كثيرا من الزمن في حصر المواقع التي تحتاجها؛ لبناء مشروعاتها ودراسة الخطط الخاصة بالتنفيذ، والنماذج العالمية في التعاطي مع مثل هذه المشكلة.

ولذلك فإن الوزارة فرطت في الحل رغم توفر ميزانيات ضخمة وضعتها الدولة في يدها، غير أنها جعلتنا كمن يتبع سرابا.

المسألة ببساطة.. أنه طالما هناك وفرة مالية وأراض شاسعة حول النطاق العمراني للمدن وفي القرى، وأمامنا تجارب عالمية في معالجة المشكلة، كان بالإمكان البدء الفوري في الحل والبناء ودمج المطورين العقاريين في هذه المشروعات، ومن ثم لكانت استطالت المباني رأسيا وتمددت أفقيا بعدة نماذج تناسب جميع الشرائح الاجتماعية، وكانت السنوات الأربع التي أضاعتها الوزارة في الدراسات والتصريحات الإعلامية كفيلة بقطع أكثر من نصف الألف ميل في الطريق إلى السكن النهائي لآخر مواطن لا يملك مسكنه.

ربما كانت قضية الأراضي البيضاء عائقا أمام الوزارة، ولكننا نسأل ماذا فعلت كل ذلك الوقت في المعالجة، فيما كان بإمكانها الرفع إلى المقام السامي؛ للتعامل معها على نحو ما انتهى إليه الوضع أخيرا بإقرار رسوم على تلك الأراضي، حتى يتم تطويرها أو مصادرتها لصالح الدولة؛ للاستفادة منها، بل كان بالإمكان الانتهاء من وضع ضوابط لفرض تلك الرسوم؛ للتعجيل بحسم ملف الأراضي البيضاء نهائيا.

بيروقراطية الوزارة كانت على الدوام جزءا من المشكلة وليس الحل، ولو أن المواطن توفرت له الخيارات التي وضعت للوزارة التي أنشئت خصيصا لغرض السكن، لكان أنجز سكنه منذ سنوات، ولكن دخولها في نفق الإجراءات والدراسات وتكوين اللجان التي تنبثق عنها لجان أخرى، أسهم في أن تضل الطريق إلى إنجاز مشروع واحد يؤكد فرضية حسمها للملف السكني بأقصر الطرق وأكثرها سهولة.

الآن نبدأ من جديد، بعد حسم ملف الأراضي البيضاء، ووقوفها حجر عثرة أمام الوزارة والتطوير العقاري، وينبغي للوزارة استدراك ما فاتها سابقا، وتسريع الإيقاع السكني اعتمادا على المقومات التي توفرت سابقا، وإذا لم تجد طريقا لذلك فعليها أن ترفع الراية البيضاء منذ الآن، ولا تضيع زمنا في التفافات لا تأوي أحدا، لأن المعادلة بسيطة وواضحة،

فهناك مليارات تكفي لتمويل بناء مدن كاملة، وبجانبها أراض قابلة للتطوير، ولم يتبق إلا بدء العمل ووضع هذا الملف وراء ظهورنا فقد تأخرنا كثيرا ولم يعد من وقت يمنح أي وزير أو مسؤول فرصة ثانية.

كاريكاتير

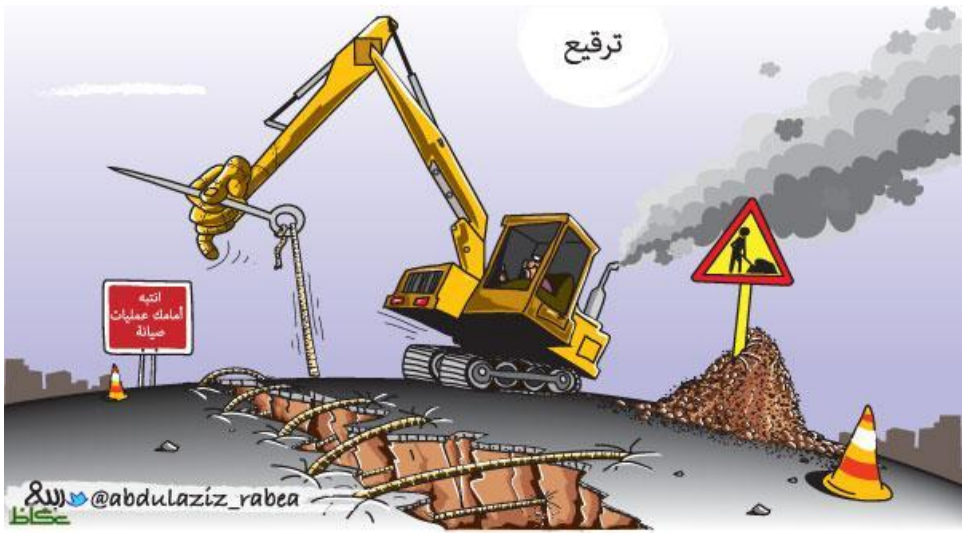

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150414/Cartoon201504146394.htm

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 جماد الثانى 1436هـ - 14 إبريل 2015م

http://www.alyaum.com/article/4060308